التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

هل حقا لا يوجد دواء للفيروس التاجي؟

كورونا: نجاح المقاربة الدولية لتونس أم الحاجة إلى دولة إسلامية عالمية؟

التحرير — الاحد 12 شعبان 1441هـ الموافق لـ 5 أفريل 2020 م العدد 286 الثمن 700م التحرير

# كورونا والتداعيات الاقتصادية

الرعاية الصحية في دولة الخلافة

أمريكا تقف وراء حرب الأسعار النفطية

كلمة العدد

# كورونا والتداعيات الاقتصادية

تشير الدراسات التحليلية للأرقام والمؤشرات الإقتصادية في العالم إلى أن تفشي فيروس كورونا سيتحول من أزمة صحية عالمية إلى أزمة اقتصادية تهز أركان أكبر الدول الصناعية والتجارية في العالم، فيما يشبه الكساد الكبير الذي أعقب الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 من القرن الماضي.

## التداعيات على الإقتصاد العالمي

بالرغم من ان الأزمة العالمية لا زالت في بدايتها، فإن الأسواق المالية عرفت خسائر تاريخية بسبب الصدمة والذعر الذي خلفه وباء كورونا، ولم يقتصر انهيار البورصة على سوق وول ستريت بنيويورك فحسب بل امتد إلى أهم الأسواق الأوروبية كبورصة باريس ولندن وفرانكفورت و ميلانو. ولم تقتصر الانعكاسات الاقتصادية لهذه الأزمة على الإقتصاد الوهمي (البورصات) الذي يمثل 80 بالمائة من الإقتصاد العالمي، بل شملت اغلب القطاعات التي تشكل الاقتصاد الحقيقي من سلع وخدمات، حيث أوقفت عديد المؤسسات الاقتصادية إنتاجها وقد يصل حد الغلق، مما سيؤدي حتما إلى ظهور حالات الإفلاس الاقتصادي على نطاق واسع، كما أن عملية التزود بالمواد الأولية ستعرف الكثير من الاضطراب وهو ما يؤثر على الإنتاج، وبالتالي على مستوى النمو والتشغيل ليتحول إلى أزمة اقتصادية شاملة.

## التداعيات الاقتصادية على تونس

لم تكن تونس بمعزل عن هذه التداعيات، خاصة وأن اقتصادها مرتبط بشكل كبير بأوروبا التي تعيش شللا إقتصاديا تاما وهو ما يؤثر سلبا على القطاعات التصديرية الناشطة في بلادنا، حيث أقدم الكثير من الأوروبيين على إلغاء طلبيات تخص النسيج التونسي، بالإضافة إلى تؤثر السياحة و توقف النقل البحري والجوي بحكم أن الشركات العاملة في هذا المجال تعمل أساسا على خطوط تربط تونس بدول الإتحاد الأوروبي.

أما القطاعات التي تهم التجارة الداخلية والخدمات فهي بالتأكيد ستتأثر سلبا بحكم الحجر الصحي ومع وجود حالة خوف وهلع لدى المستهلك مما سيؤثر على قطاعات واسعة تشغل مئات آلاف العملة كقطاع المطاعم، والنزل، والنقل، ورياض الأطفال والمقاهي والصناعات الحرفية والتقليدية وغيرها، مما يزيد في نسبة البطالة وهو ما يؤدي إلى الانكماش بسبب ضعف القدرة الشرائية للناس وهو ما اصطلح الاقتصاديون على تسميته déflations ويعتبر هذا النوع من الأزمات من أصعب حالات الانكماش الاقتصادي التي تتطلب جهدا غير عادي للخروج منها.

وسيكون انخرام التوازنات المالية للدولة مع التراجع الكبير للمداخيل الجبائية وراء التجاء الدولة للتمويل الأجنبي مما ينجر عنه ارتفاع كبير للمديونية.

## حلول من صلب المنظومة الفاشلة

إزاء هذه التحديات التي تعصف باقتصاد البلاد أقدم البنك المركزي ووزارة المالية بإجراءات بهدف الحد من اختلال التوازنات الكبرى والمحافظة على القدرة الشرائية للناس وحماية القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

فقد تدخل البنك المركزي للمحافظة على سعر صرف الدينار التونسي، وتوفير السيولة اللازمة للبنوك وتخفيف العبء المالي على الأشخاص والمؤسسات الذين لديهم قروض لدى الجهاز المصرفي قصد المحافظة على المقدرة الشرائية وعلى ديمومة مواطن الشغل. أما وزير المالية محمّد نزار يعيش وزير المالية فقد قرّر خلال الإجتماع إحداث خليّة استماع لتقديم حلول عاجلة للمشاكل التي تواجهها المؤسسات كتيسير الإجراءات في المجال الجبائي والديواني وتحفيز الاستثمار الخارجي، وهي في جملتها قرارات ظرفية لا ترتقي لمعالجة الأزمة باعتبارها تنهل من نفس نبع المشكلات.

## الحلول الشرعية

إن العلاج الناجع للمشكلة الاقتصادية التي نعاني منها والتي ازدادت تفاقما بفعل انتشار وباء كورونا هو في تبني نظام الإسلام العظيم، واليكم بعض الخطوات العملية التي يمكن القيام بها للخروج من الأزمة وفق أحكام الاقتصاد الإسلامي:

1. الاهتمام بالزراعة الإستراتيجية كزراعة القمح وغيره مما تحتاجه البلاد احتياج ضرورة، لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير ما زاد فوق الحاجة لتوفير العملة الصعبة، ويكون ذلك بتوزيع ملايين الهكتارات المعطلة على جيوش المعطلين عن العمل وتوفير ما يلزمهم من مياه وبذور، والتشجيع على توسيع إحياء الأرض الموات، لقوله صلى الله عليه وسلم من أحيى أرضا فهي له وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين، فالسياسة الزراعية في الإسلام أن الأرض وجدت لتنتج و بأعلى مستوى، فكل من أهمل الأرض أكثر من ثلاث سنين متتالية تؤخذ منه وتعطى لغيره بشكل يوجد التوازن الاقتصادي في البلاد.

2. استرجاع الثروات الطبيعية من الشركات الناهبة وإدارتها بأنفسنا استخراجا وتسويقا. لأن هذه المواد هي من الملكية العامة التي لا تملك الدولة شرعا خصخصتها وانما تقوم بالإشراف على استخراجها وتصنيعها لصالح الرعية، فإذا ما استرددنا هذه الثروات من الشركات الاستعمارية وأدرناها بأنفسنا إنتاجا وتسويقا فسنوفر السيولة اللازمة لبعث المشاريع الاقتصادية المنتجة كالتصنيع والزراعة، خاصة وأن كل عوامل النجاح متوفرة، فالأرض أرضنا والثروة ثروتنا، والقوى العاملة المدربة من خبراء ومهندسين وعمال هم أبناؤنا وموجودون على الأرض ولا ينقصهم الا حسن الإدارة والتسيير، أما المنشآت فيمكن شراؤها من الدول الغير طامعة في بلادنا وهي كثيرة، ويمكن تغطية نفقاتها مما تدره الثروات الطبيعية من بترول وغاز وفسفاط وملح واسمنت وغيره من المعادن التي تزخر بها أرض الخضراء.

3. تنمية البلاد صناعياً، وإدارة هذه الصناعة مباشرة إن كانت قائمة على الملكية العامة كالنفط والغاز والمعادن... أو كانت قائمة على ملكية الدولة. وكذلك تنشيط ودعم المصانع الخاصة غير القائمة على الملكية العامة وملكية الدولة. وهكذا توجد تنمية صناعية نشطة في شتى المجالات الضرورية، كمجال الصحة حيث أثبتت الوقائع قدرتنا على صنع ما يلزمنا من دواء وأجهزة وقاية وما شاكل ذلك، أو مجال الطاقة، فبلادنا حسب تقرير الشركة التونسية للكهرباء والغاز سنة 2016، تمتلك تونس 100 كلم مربع من الأسطح التي يمكن تجهيزها بالألواح الشمسية ويمكن أن توفر للبلاد 17 مليار كيلواط في السنة مقابل استهلاك بحوالي 15 مليار كيلوواط، كما يمكن استغلال الصحراء لتوسيع مثل هذه المشاريع حتى تصبح تونس مصدرة للطاقة النظيفة للدول المجاورة.

4. تشجيع الرقمنة في كل القطاعات وهو ما يحل مشكلة العمل عن بعد في ظروف الحجر الصحي، سواء كان لإدارات الدولة أو المؤسسات ذات طابع الخدمات وفي مجال التدريس والتكوين عن بعد، وغيرها...

5. التوقف فورا عن المشاريع الإنشائية كبناء الجسور ومد الطرقات والاقتصار فقط على ما هو ضروري، وتحويل كل الأموال المرصودة للأحزاب والجمعيات والإذاعات وغيرها حتى نوفر المال اللازم لبعث المشاريع الطموحة كالصناعات الثقيلة، وذلك لتوفير ما يلزمنا من آلات نحتاجها في الزراعة وفي مصانعنا الفرعية.

6. علاج المديونية يكون بالامتناع عن تسديد فوائد الدين (الربا) والاقتصار على تسديد أصل الدين، لأن الفوائد ربا، والربا حرام في ديننا، ويمكن تسديد أصل الدين من فائض أموال كل من شارك في الحكم منذ الاستقلال وتسبب في رهن البلاد، فكل من شارك في الحكم ولوحظ عليه الثراء بسبب موقعه في الحكم يؤخذ ما زاد عن حاجته، لأنه ألحق ضررا بالناس برهنه البلاد، والضرر وجب رفعه ويتحمل تكاليف إزالته كل من شارك في جلبه وهم الحكام وحاشيتهم من رؤوس المال الفاسدين، واسترجاع المال الذي اغتصبه رجال الأعمال الذي يقدر بمليارات الدولارات. هذا غيض من فيض مما يمكن فعله إذا توفرت الإرادة السياسية، وإذا أردتم المزيد فطريقه معلوم لديكم.

د. الأسعد العجيلي، رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير تونس

# بيان صحفي

# "حكام" تونس جعلوا الشعب المسلم حقل تجارب لسياسات غربية مخفقة

## المكتب الإعلامي لحزب التحرير – تونس

اختار الوسط السياسيّ في تونس أن يكون تابعا للدّول الغربيّة الرّأسماليّة، ولم تجرّ علينا هذه التّبعيّة إلا المصائب والأزمات؛ ففي حال الرّخاء تنهبنا شركاته وتسيطر على كلّ شيء في البلاد، أمّا إذا أصابتهم مصيبة فتحلّ على رؤوسنا وتزداد المعاناة، ويزداد معها السياسيّون إمعانا في التبعيّة، فبتبعيّتهم أدخلوا علينا الوباء، ثمّ قصّروا في حصره وانتظروا حتّى اذا أغلقت فرنسا وإيطاليا حدودهما أغلقوا، وبدل أن يحصروا المرض والمرضى حبسوا الشعب بأسره، ولم يُعدّوا لهذا الحبس عدّته، فاضطربت الأمور والقرارات، وصرنا بين أيديهم حقل تجارب:

فقد أقر قيس سعيّد "الرئيس" في اجتماعه الأخير بمجلس الأمن القومي يوم الثلاثاء 31 آذار/مارس 2020، بعدم استجابة الإجراءات لحاجات الشعب خاصة الفقراء منهم، مشيرا إلى وجود "من يتخفّى وراء صفته"، لارتكاب جرائم حرب باحتكاره المواد الغذائية، وطالب بـ"ضرورة استرجاع أموال الشعب"، بإبرام صلح جزائي مع رجال الأعمال المتورطين في الفساد، متسائلا عن الأموال التي كانت تضخ خلال الحملة الانتخابية: لماذا لا تظهر اليوم في هذه الأزمة المالية؟ دون أن ينسى تذكيرنا بمركزية القرار السياسي بعد أن بدا الصراع بين أجهزة الدولة الواحدة واضحا.

أمّا حكومة الفخفاخ فمن الأمثلة على تخبّطها أنّها سارعت بإغلاق أسواق الجملة وإيقاف وسائل النقل، فحُبست المنتجات في أماكنها وشحّت الأسواق وارتفعت الأسعار، فتراجعت لتفتح الأسواق من جديد، وليُسمح بنقل البضائع.

وإزاء هذا التخبّط فإنّنا في المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية تونس نؤكّد على ما يلي:

1- إنّ الأزمات لا تواجَه بالخطب والمطالب والتساؤلات، إنّما تواجه بالقرارات الحازمة القابلة للتطبيق الفوري، ولكنّ قيس سعيّد "الرئيس"، يواجه الأزمة بالتساؤل عن مصير المال السياسي القذر، وكأنّه لا يدرك أنّه بأيدي القوى الغربية تُغدقه لشراء الذمم ومصادرة القرار حتى تبقى البلاد تحت النفوذ الأجنبي وشركاته الناهبة. ويطالب بتجريم محتكري الموادّ الأساسيّة وكأنّه لا يملك كلّ أدوات السلطة، فماذا ينتظر حتّى يضرب على أيدي المحتكرين وتجّار الموت؟! ثمّ ماذا ينتظر كي يستردّ ثرواتنا التي تنهبها الشركات المستعمرة بعقود فاسدة ظالمة (شركة الملح الفرنسيّة مثلا)؟! وماذا ينتظر ليوقف نزيف الأموال المهرّبة (التي بلغت خلال السنوات الأخيرة 60 ألف مليار)، أم أنّه يكتفي بتذكيرنا في كلّ خطاب بمركزيّة القرار وأنّ تونس لها رئيس واحد، لا ثلاثة؟!

2- إنّ الحروب يواجهها رجال دولة حقيقيّون قرارهم بأيديهم، لا أتباعاً للغرب ينتظرون أسيادهم. فحكومة الفخفاخ جعلت من شعب تونس المسلم حقل تجارب لسياسات غربية ثبت إخفاقها في الاقتصاد والاجتماع والصحة، فهي حين فرضت الحجر الصحي وإيقاف العمل في القطاع الخاص لم تفكّر إلّا في أصحاب الشركات. أمّا أصحاب المهن الحرة والحرفيون، والعمال العرضيون والعمالة اليومية فتركتهم لمصير مجهول لتنقطع بهم السبل فجوّعتهم، حتّى ضجّوا فخرجوا إلى الشوارع مفضّلين الموت بـ"كورونا" على الموت جوعا.

3- إنّ الحروب والأزمات تواجَه بنظام صحيح وبرجال دولة أفذاذ، ولا نظام صحيح إلا نظام الإسلام دين ربّ العالمين، ولا رجال دولة إلا من كانت قراراتهم من نظام الإسلام من أحكام ربّ العالمين، الذي يفرض عليهم:

- قطع كلّ الروابط الاستعمارية ولا سيما حبال صندوق النقد الدولي التي تخنقنا، بالتوقّف عن الاقتراض بالرّبا المحرم، والتوقّف عن تسديد ديون كبار المرابين العالميين تجّار الشعوب ومصّاصي الدّماء، وهي بآلاف المليارات، وتوجيهها لحاجات البلاد الملحّة.

- واسترداد الثروات التي تنهبها الشركات الأوروبيّة بدل قبول "مساعدات" الاتّحاد الأوروبي المسمومة، واستعادة الأموال من الفاسدين بدل استجدائهم وترضيتهم بصلح جزائي.

ولا يكون ذلك إلّا بقرارات حاسمة وجريئة تحرر الطاقات والثروات وتعيد الحقّ إلى أصحابه بعد الهزيمة النكراء التي منيت بها الحضارة الغربية الرأسمالية وأدواتها في مواجهة وباء كورونا حتى ارتدى أطباء الولايات المتحدة الأمريكية أكياس القمامة للتوقّي من خطرها!

أيّها المسلمون:

أليست الفرصة اليوم مواتية للتحرّر التّام من المستعمر؟! أليست الفرصة مواتية لأن نأخذ الأمر بأيدينا ونستردّ بلادنا؟ المشكلة في تونس ليست قلّة الموارد، فالموارد كثيرة شهدتموها في السنوات الفارطة، وشهدتم أيضا من أهدرها وضيّعها وجعلها حكرا في أيدي المستعمرين أو عملائهم. مواردنا تكفينا ولا نحتاج إلا لنظام حكيم عادل يحسن توزيعها على النّاس فردا فردا.

فمن أحكم الحاكمين؟ من العليم الخبير؟ [أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ].

# أركان الحكم.. والاستظلال بالكورونا

أ. عبد الرؤوف العامري

لعل رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ لن يجد فرصة أحسن من الأزمة الصحية، أزمة الكورونا التي تجتاح العالم اليوم، وفي أول ظهور إعلامي تقييمي لعمل حكومته، ليختبئ تحت عباءتها والظهور بمظهر القادر الحازم على إدارة الحكم بعد أن وقع الطعن في أهليته وقدرته في إدارة الشأن العام، وكذلك بعد الغمز من الإرادة الماكرة لرئيس الدولة حين اختياره. والحال أن لا أحد سيحمّله جريرة هذا الوباء الذي يهدّد الجميع ولا تبعة البنى الصحية المهترئة التي ورثتها حكومته.

جاء الحوار الصحفي التي أجرته معه وسائل الإعلام المحلية معدا بمناسبة هذه الجائحة ومرتبا له للتغطية عن جملة التساؤلات التي سيتعرض لها أي رئيس حكومة معين إثر مضي فترة الاختبار الأولى، عن مدى توفق حكومته التي تشكلت في وضعية صراع بين المكونات السياسية وقدرتها على إدارة الأوضاع العامة في البلاد، كمسألة إخراج البلاد من الوضعية التي تردت فيها والتخلص من تبعيتها للدول الاستعمارية، التي عرتها هي نفسها أزمة الكورونا هذه، وكشفت إجرامها وأنانيتها ولا إنسانيتها وبلطجتها، حتى أنها لم تتورع عن العودة إلى تصرفات خلنا أن لا أحد يجرؤ على إتيانها، كقرصنة المواد الطبية في البحار والمطارات، إذ لم تستح دول تعد كبرى بين الدول على أن تقترف هذا العار، ولم تخجل، أو استهانة مسؤوليها بإنسانية الإنسان واستغلال أزمة البشرية الصحية والبحث عن الربح المادي كتصريحات الرئيس الأمريكي ترامب، أو دعوة بعض أطبائهم إلى اتخاذ الأفارقة، ونحن منهم، فئران تجارب، لأبحاثهم العلمية، من أجل إنقاذ شعوبهم دون حياء أو وجل، مذكرينا بالتجارب الفرنسية النووية بأهلنا في الجزائر.

وكان من المفروض أن يساءل عن خطة حكومته لإدارة الأوضاع الاقتصادية وخاصة مجابهة ظاهرة تفشي البطالة بين مختلف الطبقات الاجتماعية، وظاهرة استنزاف الطاقة البشرية للبلاد كهجرة الأدمغة من العلماء والمتخصصين في مختلف فروع العلم إلى دول الغرب طلبا لرواتب أعلى أو التماسا لأحوال معيشية أو فكرية أفضل. أو هجرة السواعد الشابة المنتجة التي لو تجد عملا يحقق لها حدا أدنى من الكرامة البشرية. بعد أن صار يقينا لدينا أن مسؤولي هذا الزمن قد نفضوا أيديهم من التفكير في ثروات البلاد المنهوبة، بل واستقر لديهم أن لا حقّ لنا فيها، وأن الحديث حولها ظلم للناهبين.

جاءت ردود رئيس الحكومة على أسئلة أعدت لإبراز رضا الحكم عن نجاعة «الإجراءات الاستباقية» لمجابهة الأزمة الصحية والمتمثلة في شل البلاد بدعوة الناس إلى التزام الحجر الصحي الذاتي وذلك بإغلاق المدارس والمعاهد والجامعات ومنع تواصل الإنتاج على المستوى الصناعي وإجبار أغلب الصناعيين على إغلاق مصانعهم بدعوى منع التجمعات البشرية للحيلولة دون انتشار المرض، بل وصل الأمر إلى حد منع انتقال الناس من مدينة إلى أخرى، يأتي كل ذلك للتغطية على فشل الحكم في «الاستباق الحقيقي» الذي كان يمكن أن يعفي البلاد من سجنها وشل الحياة فيها، وتكليف طاقاتها الطبية وشبه الطبية فوق طاقتها بوسائل ومعدات تكشف عن عظم الجرم الذي اقترفته الحكومات المتعاقبة منذ ما يزيد عن 60 سنة في حق الأمن الصحي للبلاد، وذلك بمحاصرة الداء من أول يوم ظهر فيه بيننا، وفي نقطة ظهوره، ومنع أسباب تسربه إلينا وانتشاره فينا، وبوضع الاستراتيجية المناسبة خاصة وان للسلطة شواهد مما جرى في الصين قبل أشهر وفي غيرها من البلدان والأقاليم التي تسرب إليها المرض.

إلا أن سلطة لا تملك أمرها بيدها وكل إرادتها معلقة بمصلحة الآخر المهيمن ووفق ما تقتضيه إرادته هو لا يمكن أن ينتظر منها فلاح. فيوم أن أعلنت السلطة عن قرار منع السفر إلى ايطاليا، في مرحلة أولى، إلا عبر مطار روما ظننا أن القرار سيادي إلا أن الحقيقة تكشفت عن أن ذلك القرار راجع إلى إجراء اتخذ في ايطاليا بإغلاق كل مطاراتها في نطاق مجابهة أزمتها إلّا مطار عاصمتها.

لقد بلغت الجرأة برئيس الحكومة حد تحميل الناس في تونس جريرة استمرار ظهور حالات المرض لعدم احترامهم لضوابط الحجر الصحي الذاتي وربط إمكانية تفاقم الأوضاع الصحية بذلك، والحال انه لم يعد للأمر عدته بأن تتكفل الحكومة بحاجة الناس الضرورية وحاجتهم الملحة للتكسب اليومي. فإذ منعتهم الدولة من الاسترزاق فقد وقع عليها حتما عبء مؤونتهم. ولكنها صارت تمنيهم وتعللهم بالصبر والتحمل ثم بالروتين الإداري كتقديم نسخ بطاقات التعريف ثم بتعمير الاستمارات، على ضحالة المعلوم المقدر لهم، كاشفة بذلك عن غياب جرد مفصل للواقع الديمغرافي للسكان وتحديد حالات الناس، وذلك في عصر الرقمنة، وسرعة الحصول على المعلومة عبر تطبيقات

لا تعجز خبرة شبابنا ومهندسينا عن إرسائها وتيسير عمل موظفي الإحصاء والإداريين ومد السياسيين بنتائجها لوضعها في خدمة الناس وتيسير عيشهم، أم أن ذلك ميسور للمراقبة الأمنية وتصنيف الناس حسب آرائهم ومواقفهم منها. والحال أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين احتاج لتدبير شأن المال وهو الخليفة الذي يرقب الله فيمن ولاه سبحانه وتعالى، لم يزد على أن استشار، فأمر، فدونت دواوين الناس بحسب أوضاعهم وأحوالهم في المجتمع، فكان حق كل فرد يصله بالوسائل المتوفرة يومها. فقد كانت إرادته بيده.

يقول المثل الحكيم «إن السعيد من اتعظ بغيره والشقي من اعتبر بنفسه» إلّا أن سلطة العمالة والتبعية لا يعظها غيرها ولا اعتبار لها بنفسها بل ولا ينفعها درس. فرئيس الحكومة أجاب في الحوار المذكور عن سؤال مصادر التمويل التي سيجابه بها الوضعية الاستثنائية التي تمر بها البلاد، والحال انه يعلم أن الوضع المالي للبلاد على شفا الهاوية وقد عبر عن ذلك وزير المالية محمد نزار يعيش في جلسة الاستماع أمام البرلمان بقوله «ان الوضعية المالية العمومية صعبة جدا جدا... وان وباء الكورونا ستكون له تداعيات كبيرة على الاقتصاد... وان هناك مخاطر منتظرة من الناحية الإستراتيجية وإن التقديرات التي بنيت عليها الميزانية ـ ميزانية 2020 ـ خاطئة ومعترفا أن القرارات التي ستتخذ على ضوئها ستكون حتما خاطئة، فيأتي جواب رئيس الحكومة، مقرا لرأي وزير ماليته ومشيرا إلى ضرورة إعادة هيكلة الميزانية آخذا في الاعتبار طارئ الأزمة الصحية، متجاهلا في خضم الحلول التي يطرحها، إمكانية عدم خلاص الديون الخارجية في هذه الظرفية العالمية، وهو حل ممكن، سياسيا وأخلاقيا، فلقد خانته الشجاعة لطرح هذه المسالة وعرضها للبحث والنظر والتدقيق في كل القروض التي تحملتها البلاد في وضعيات آن أن يسلط عليها المجهر لكشف الحقيقة ومحاسبة العابثين بمصير البلاد والعباد. ومصرا في هذا الظرف الحساس على أن يضع رقابنا تحت مقصلة أعدائنا والذين اعتبرهم شركاء لنا، واعتبار أن أوروبا، وصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي وفروعه مصادر لتمويل ميزانيتنا، فلم يفده درس رئيس صربيا ولا موقف الايطاليين من الاتحاد الأوروبي....

فلا اعتمد رئيس الوزراء في تعبئته لميزانيةٍ هو المسؤول الأول عنها على الحق الذي للدولة عند من اقترضوا من مالية البلاد بغير حق، مقادير ضخمة، ولم يعيدوها، ولا هو فرض الواجب الحتمي، على القادرين أن يؤدوا الذي عليهم فيضمن للبلاد حاجتها ومنعتها، ويكفيها بما يغنيها فلم يحوجها لغيرها. فلنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة وقدوة، إذ لم يلجأ إلى الاقتراض لسد خلة المهاجرين رضوان الله عليهم، وقد تركوا مالهم ودورهم بالهجرة في مكة معالجا أزمة المجتمع الاقتصادية بالمؤاخاة، أي بقدرات المجتمع الذاتية، ولم يلجأ للاقتراض ولو داخليا.

إلا أن قلب الرحى في حديث الفخفاخ إلى وسائل الإعلام الرسمية والخاصة يوم 02 ـ 04 ـ2020 لن تكون فيه الأزمة الصحية العامة هي الشجرة التي ستخفي الغابة، بل هو الصراع «الخفي العلني» بين مكون الحكم في قرطاج والقصبة وباردو، والذي يستمد من النهج الديمقراطي المتهاوي عالميا مشروعيته.

لقد كانت هذه الأزمة الصحية ذريعة لقطبي السلطة التنفيذية للتعلل بالنجاعة في التسيير وسرعة اتخاذ القرارات، لافتكاك دور من منافس سياسي، تحت غطاء تفسيرات دستورية كانت كافية لتعرية هذه المنظومة السياسية وإبراز تهافتها وعبثية مقولة تعدد السلط في هذا النظام الديمقراطي ومسرحية التفريق بينها. فلولا الخشية من تهمة التفريط في مصالح الناس لما قبلت السلطة التشريعية بالتفويض، ولولا ذاك الغطاء لما استطاعت السلطة التنفيذية بلوغ وترها، مستهينة بعملية فضح تهافت النظام السياسي الديمقراطي وعجزه مبدئيا على مجاراة أزمة طارئة. فلم ير الفخفاخ ضيرا، تحت عنوان المصلحة الوطنية أن ينزع الصفة التشريعية عن البرلمان بل اتهمه ضمنيا أنه عامل معطل لمصالح الناس معمق لأزماتهم لا عامل خير لهم.

# كورونا: نجاح المقاربة الدولية لتونس أم الحاجة إلى دولة إسلامية عالمية؟

المهندس وسام الأطرش

## مقدمة

تحدثت بعض أبواق السلطة في تونس خلال الأيام الأخيرة، عن نجاح مزعوم للمقاربة الدولية التي تم اتخاذها من قبل مؤسسة الرئاسة التونسيةوالتي تقوم على التعاون الدولي والتشارك في مجابهة جائحة كورونا. فهل يُلمس في حقيقة الإجراءات المتخذة عمليا نجاحا فعليا وحقيقيا في التصدي لهذه الظاهرة وفي نجاح مقاربة رئيس الدولة، أم أننا نعيش فصلا جديدا من فصول التبعية والارتهان يتخذ من أصحابه من عناوين النجاح وامتلاك الرؤى والتصورات غطاء للتستر عن حقيقة التبعية للغرب والتمسح على أعتابه.

## الرئيس يستنجد بنظام رأسمالي عاجز

سجلت رئاسة الجمهورية التونسية مؤخرا، إعلان الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، عن انطلاق خطة أممية لمجابهة جائحة كورونا، حيث اعتبر أن فيروس كورونا يشكل تهديدا للبشرية جمعاء وهو ما يستوجب تضافر جهود كافة الدول للقضاء عليه.وأقر غوتيريش، وفق بلاغ لرئاسة الجمهورية بتاريخ 26 مارس 2020، بأن الجهود التي تبذلها البلدان فرادى من أجل التصدي له لن تكون كافية، وهو اعتراف مباشر بأن دول الغرب نفسها عاجزة عن مجابهة هذا الوباء بشكل منفرد وأن التضامن العالمي أو التضامن الأوروبي ليست سوى كذبة كبيرة كشفها فيروس صغير بل هي خرافة على حد قول رئيس صربيا «ألكسندر فوتشيتش»...

في نفس هذا السياق،أكدوزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر في مقال له بصحيفة «وول ستريت جورنال»بتاريخ 4 أفريل 2020 إلى أن قادة العالم يتعاطون مع الأزمة الناجمة عن الوباء على أساس وطني بحت، إلا أن تداعيات التفكك الاجتماعي المترتب على تفشي الفيروس لا تعترف بالحدود. وأكد في هذا السياق أنه لا يمكن لأي دولة، حتى وإن كانت الولايات المتحدة، أن تتغلب على الفيروس بجهد وطني محض، وأن التعاطي مع الضرورات المستجدة الآن ينبغي أن يصاحبه وضع رؤية وبرنامج لتعاون دولي لمواجهة الأزمة، مبينا أن الإخفاق في العمل على المحورين في آن واحد قد تترتب عليه نتائج سيئة.

هكذا يصرح قادة الغرب وساسته، ومع ذلك نجد السلطة الحاكمة في تونس تحاول إقناع نفسها بأن الحفاظ على الدولية الوطنية الهزيلة المتمسحة على أعتاب الدول الكبرى، يمكن أن يعد إنجازا يرفع تحديات الحكومة التي رأيناها تتخبط على أرض الواقع في تنفيذ إجراءاتها وحلولها.

ويأتي إعلان الأمين العام للأمم المتحدةعن حملته الأممية، على إثر المبادرة التي أطلقها رئيس الجمهورية قيس سعيد بالدعوة الى عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي وتقديم مشروع قرار لعرضه على المجلس من أجل البحث عن حلول على المستوى الأممي لمقاومة تفشي جائحة كورونا.

ويتضمن مشروع القرار بالخصوص دعوة إلى بذل جهود دولية لمنع تأثير انتشار الفيروس على السلم والأمن الدوليين وخاصة في مناطق النزاع، كما يحث الدول والجهات الفاعلة على التنسيق بخصوص إمدادات الإغاثة الإنسانية وأعوان الصحة، فضلا عن دعوة لمنظمة الصحة العالمية لمواصلة دعمها العملياتي للحكومات والشركاء حتى تتمكن من الاستجابة للحاجيات ومن تطوير علاج لهذا الفيروس.

وقد أجرى رئيس الدولة في هذا الشأن عدة اتصالات هاتفية مع ملوك ورؤساء دول «شقيقة وصديقة»، لحشد الدعم لهذه المبادرة من أجل معالجة هذه الجائحة العالمية وفق مقاربة عالمية تكون فيها الأمم متحدة بالفعل، خاصة وأن الأمر يتعلق بالإنسانية جمعاء.

وكان رئيس الجمهورية قد أكد في خطابه يوم 20 مارس إثر ترؤسه اجتماع مجلس الأمن القومي، على ضرورة أن تكون هناك مقاربة عالمية في إطار المنظمات الدولية وخاصة منظمة الأمم المتحدة لمواجهة هذا الخطر الذي يتهدد البشرية كلها.

كما دعا المنظمات الدولية إلى التدخل للتنسيق بين الدول ولمساعدتها على مواجهة هذا الوباء بوسائل أخرى غير الوسائل التقليدية.

وبعبارة أخرى، لا يزال حكام تونس يسايرون بريطانيا في حلولها ورؤاها المتخبطة إثر خروجها من الاتحاد الأوروبي، وينسقون في ذلك مع بقية عملاء الغرب من أجل أن تمن عليهم القوى الاستعمارية بخطة لمجابهة فيروس، وكأننا أمة بلا دين ولا تشريع ولا يمكن لها أن تدير أزمة وباء كالتي نعيشها اليوم. وإذا كان الرئيس قد نجح في وضع مقاربة دولية لمجابهة الفيروس واستراتيجية ما بعد الكورونا كما نقرأ في بعض الصحف اليومية، فماهي الإجراءات العملية التي سارت فيها «حكومة الرئيس»؟

## ألا يشمل الحجر الصحي سفراء الدول الغربية؟

صبيحة يوم الخميس 2 أفريل 2020، حلت سفيرة بريطانيا لويز دي سوزا ضيفة على وزير المالية نزار يعيش.

وقد تناول اللقاء بحسب البيان الرسمي لوزارة المالية، ضرورة الإعداد الأمثل لمرحلة ما بعد كورونا وتوفير ظروف النجاح لإعادة دفع الدّورة الاقتصادية والقيام بالإصلاحات اللازمة لتيسير إجراءات الاستثمار وتعصير الخدمات ورقمنتها وتعصير الديوانة وتحسين مناخ الأعمال مع المحافظة على التوازنات الماليّة الكبرى

كما بحث الجانبان سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية، واستغلال موقع تونس الجغرافي حتّى تكون نقطة الربط بين أوروبا وإفريقيا في مجالات متعدّدة.

وهكذا يتأكد فعلا وفي ظل الحرب الاقتصادية العالمية والاستثمار في الأزمة التي خلفتها جائحة كورونا، أن بريطانيا مصرة بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي على ربط تونس باقتصاداتها وجعل هذا البلد المختطف نقطة عبور للقارة الإفريقية تنفيذا لخارطة الطريق التي تم وضعها خلال القمة البريطانية الإفريقية، وتسريعا في إنجازها حتى لا ينفرط العقد من يدها في شمال إفريقيا.أما التعصير والرقمنة وغيرها من العناوين البراقة التي تسحر بها الوسط السياسي في تونس، فهي غطاء لبقاء هيمنتها ومزيد بسط نفوذها على كل المجالات.

قبلها بيوم فقط أي يوم 1 أفريل 2020 استقبل وزير الداخلية»هشام المشيشي» بمقر الوزارة سفير الولايات المتحدة الأمريكية بتونس «دونالد بلوم».وبحسب بيان رسمي لوزارة الداخلية، فقد كان هذا اللقاء فرصة لتقييم واقع التعاون التونسي الأمريكي خاصة في مجالات مكافحة الارهاب والتكوين والتدريب وكل المسائل ذات الاهتمام المشترك. وكأن مكافحة الإرهاب هي الأولوية المطلقة في ظرفية لا يبدو فيها أن أقوى دولة في العالم قد نجحت في جعل الوضع تحت السيطرة، سواء من حيث مجابهة الفيروس، أو من حيث حربها التجارية الباردة مع الصين ضمن معركة تقنيات الجيل الخامس.

الأكثر من ذلك، أننا وجدنا السفير الأمريكي يوم 3 أفريل 2020، يزور مقر وزارة الدفاع التونسية، ليعبر عن التزام الإدارة الأمريكية بالوقوف إلى جانب تونس وعن استعدادها الدائم لدعم القدرات العملياتية للمؤسسة العسكرية التونسية مبيّنا تقديره للحرفية الكبيرة التي تتميز بها القوات العسكرية والأمنية في التصدي للإرهاب، وكأننا على موعد مع حرب مع عصابات في الفترة القادمة، خاصة وأن معبر راس جدير الحدودي وكامل الشريط الحدودي مع ليبيا قد شهد في الفترة الأخيرة تعزيزات أمنية وعسكرية وحالة من اليقظة والاستعداد مع بداية تقدم قوات عميل الأمريكان»حفتر» في اتجاه محاولة السيطرة على المعبر من جانبه الليبي، على مسافة تبعد نحو 15 كلم عن التراب التونسي وفق ما أكدته مصادر أمنية.

كما تطرق الجانبان الأمريكي والتونسي إلى الأزمة الصحية العالمية وضرورة تظافر جهود البلدين لمكافحة انتشار وباء فيروس الكورونا والحدّ من الخسائر البشرية والمادية الناجمة عنه وسبل التعاون الممكنة في هذا المجال.

هذا دون أن ننسى لقاء السفير الأمريكي بوزير الصحة الأسبوع الماضي، حيث عبر عن استعداد بلاده لتقديم الدعم المالي والمادي لمزيد تعزيز قدرات تونس في تجاوز الآثار الصحية والاجتماعيةوالاقتصادية لوباء فيروس كورونا المستجد، ليتأكد بما لا يدع مجالا للشك أنه لا وجود لمقاربة محلية الصنع ورؤوس مستقلة عن إرادة الغرب وإدارته للأزمة، بل هناك صراع نفوذ واضح على بلد وُضع الحكم فيه على مقاس الغرب، ليحرك من وراء الستار حكومة ضعيفة

تدين له بالولاء ولا تتقدم خطوة واحدة إلى الأمام إلا بإذنه.

في المقابل، لم تتخلف الصين هذه المرة عن مساعدة تونس هي الأخرى، حيث تسلمت تونس يوم الجمعة 03 أفريل 2020 عبر وزارة الدفاع، هبة من جمهورية الصين الشعبية تتمثل في 8040 لباس طبي واقي في إطار المساعدة على مجابهة فيروس كورونا، حسب ما أفادت به سفارة الصين بتونس. هذا دون الحديث عن حجم القروض الدولية التي حصلت عليها تونس خلال هذه الفترة من جهات عدة، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي. فهل يمكن أن نعد هذا الحجم من الخضوع والخنوع للغرب ولمساعداته المشروطة التي تستثمر في الأزمة لمرحلة ما بعد الكورونا، نجاحا من قبل حكام تونس العاجزين؟ ثم ألا يشمل الحجر الصحي العام المفروض على هذا الشعب الأعزل سفراء الدول الغربية الذين يصولون ويجولون في وزارات السيادة بما يجعل تحركاتهم أخطر من انتشار الوباء نفسه؟

## هل تنجح الصين فيما عجزت عنه دول الغرب مجتمعة؟

ضجت مواقع التواصل الاجتماعي وحتى البلاغات الرسمية الصادرة عن الرئاسة وعن الحكومة مؤخرا بمدح جمهورية الصين الشعبية والثناء على إنسانية حكامها بسبب المساعدات التي أرسلتها إلى عدد من الدول منها بلادنا، كما تحدثت وسائل إعلام عالمية عن منازعة الصين لأمريكا من أجل قيادة العالم وهو ما يجعلنا نطرح تساؤلات لا على الصين كدولة تزاحم باقتصادها رأس الكفر أمريكا، وإنما عن السلامة الذهنية لمن ينتظر من الصين أن تشرف على قيادة هذا العالم.

هذه الدولة مسؤولة عن تفشي الوباء في العالم، أولا بسبب المحافظة على أسباب إنتاج الأوبئة في الثقافة الغذائية لشعبها وثانيا بسبب تعتيمها عن المرض في بداية انتشاره وتكميم أفواه الأطباء الذين دقوا ناقوس الخطر هناك وهو ما يجيز محاسبتها دوليا عن هذه الكارثة التي أنتجتها وصدرتها إلى العالم.

الصين كانت مصدر الموت القادم من الشرق من أيام المغول ونظامها المجرم لم ينفك عنقتل المسلمين الإيجور في تركستان الشرقية ويرتكب في حقهم أبشع المجازر طيلة السنوات الأخيرة، فهل تحول فجأة إلى نظام إنساني بل ملائكي كما يسعى إلى تقديم نفسه؟

هذه الدولة هي التي أدت إلى إغراق سوقنا الداخلية بالسلع الرديئة والمقلدة وهو ما أدى إلى تخريب الصناعات المحلية في العديد من بلاد المسلمين، وإلى اضمحلال الصناعات التقليدية التي كانت تعيش منها عائلات بأكملها في تونس، مما أنتج عجزا فادحا في الميزان التجاري في التعامل مع الصين.

النظام القمعي في الصين، والعبودية التي يعيشها شعبها بأكمله والعمال على وجه خاص أدت إلى إغراق السوق بالعمالة الهشة وزهيدة الثمن وجعلها تستحوذ على الاستثمارات الأجنبية، حيث تقصدها الشركات العابرة للقارات طمعا في الظفر بعبيد بدل العمال لا تلتزم تجاههم هذه الشركات بأي واجبات ولا تمنحهم أي حقوق.

الصين هي أكثر بلد يتعرض فيه الكوكب إلى الضرر بسبب ارتفاع معدلات الانبعاثات الغازية وتملص الدولة من أي التزام باتخاذ تدابير للمساهمة في الحد من هذه الكارثة التي تهددنا جميعا بالفناء.

المجاعات العديدة التي شهدتها البلد أدت كذلك إلى إنتاج ثقافة غذائية تجيز أكل كل أنواع الحيوانات والحشرات وهو ما أدى إلى خلل كبير في التنوع الإيكولوجي وجعل من الصين مصدر كل الأوبئة القاتلة التي شهدها ويشهدها العالم.

لا يوجد إذن أي وجاهة في القول بأن الصين بصدد استلام قيادة العالم من الولايات المتحدة الأمريكية، ولا هي جديرة بذلكأخلاقيا وسياسيا وحضاريا وإن تفوقت علميا وتقنيا، ولكن ما يجعلها تتقدم اليوم على صعيد دولي، فضلا عن امتلاك تقنيات الجيل الخامس هو أنها وروسيا مجتمعة مع الغرب على أن نبقى فرائس سهلة لهذه الإمبراطوريات المرعوبة من سيناريو عودة الدولة الإسلامية العالمية، دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة بإذن الله.

( وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ(124) )

# وزير المالية: "الوضعية صعيبة برشة برشة والثنية مسكرة"

أ. محمد الناصر شويخة

قال وزير المالية محمد نزار يعيش يوم الجمعة 3 افريل 2020 أن القرض المعروض للمصادقة في الجلسة العامة يندرج في إطار استمرارية الدولة مشيرا إلى ان هناك وثائق والتزامات أخرى في نفس الإطار سيتم عرضها على المجلس في نطاق الشفافية.

وأكد يعيش في رده على استفسارات النواب في الجلسة العامة أنّ القرض تم سحبه وصرفه في جويلية 2019 وان الحكومة الحالية غير مسؤولة عنه وان مبدأ استمرارية الدولة يقتضي الإمضاء عليه مؤكدا أن بعض القرارات الأخرى قد لا تعجب وأن الحكومة ستكون مجبرة رغم ذلك على المصادقة عليها.

وحول الوضعية الحالية أكد الوزير انها "صعيبة برشة برشة والثنية مسكرة" مشيرا الى أن بعض المسائل تزيد الأمر صعوبة مقدما كأمثلة على ذلك التجاذبات وتصارع اللوبيات داعيا الجميع إلى وضع "اليد في اليد" حتى تكون الطريق أسهل.

وأشارإلى أنّ جائحة كورونا "شيء كبير" وأنّ دولا عظمى شهدت عمليات تسريح للعمال بالملايين وتوقعات بان تنخفض نسبة النمو بـ10 و12 بالمائة لافتا إلى أن العالم سيتغير والى أن نظام الرأسمالية المتوحشة سيتغير وأنّ التوازنات شمال-شمال ستتغير وأنّ نموذجالانفتاح بالتكلفة الزهيدة الذي يتمّ اعتماده خاصة في الشرق سيتغير كذلك.

واعتبر انه امام تونس فرصا يمكن استغلالها وأنها ستعرف في الفترة القادمة قيمة جيرانها لافتا إلى وجود فرص واعدة في التعاون مع الأجوار وفرص التكامل مؤكدا ان قطاعات مثل الفلاحة والسياحة ستشهد تغييرات كبيرة في الفترة القادمة.

### التعليق:

تكلّم الوزير بلهجة هي مزيج بائس بين الاستسلام والتّخويف، استسلام للوضعيّة الحاليّة بذريعة استمراريّة الدّولة، والحلّ عنده أن يواصل نفس السياسة، التداين... التداين... التداين...، والتخويف ممّا سيحدث في الدّول التي سمّاها "عظمى" من انهيار اقتصادي مروّع، وهو رغم ذلك لن ينفكّ من تبعيّتها والتعلّق بأذيالها

أيّها الوزير هل أنقذ التّداين من سبقوك في الحكم؟ بل هل أنقذ التّداين يوما أيّ بلد؟ ألم تكن الدّيون سببا في استعمار بلادنا؟؟؟

نعم أيّها "الوزير" الوضعيّة "صعيبة ....." بل كارثيّة وقبل أن تُخبرنا أنت عنها فقد أخبرنا ربّنا سبحانه وتعالى في كتابه العزيز حيث قال في سورة "طه": ( وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ(124) ).

ولكنّ الله بيّن لنا في هذه الآية وهدانا إلى سبب الشّقاء وانسداد الأفق، (الثنيّة المسكّرة) فالسبب هو النّظام الذي تتّبعونه، السبب أيّها الوزير أنّكم أعرضتم عن دين الله واتّخذتم النّظام الرأسمالي دينا لا تستطيعون التفكير خارجه ولا تنظرون إلا حيث وجّهكم الرأسماليّون، فأنتم لا ترون إلا اتّباع الدّول الغربيّة ولو كانت مستعمرة لبلدكم، ولا ترون حلولا اقتصاديّة إلا باتّباع وصفات صندوق الخراب الدّولي والبنك العالمي رغم تحذيرات كبار الاقتصاديين في العالم منه حتّى لقّبوه بالقاتل الاقتصادي، نعم لقد عميت بصائركم بل أبصاركم عن أن تروا أن البنك وصندوق النّقد الدّوليين هما من أكبر المتسببين في انهيار اقتصادات الدّولوالمجاعات في افريقيا والفقر المدقع المهيمن على أمريكا الجنوبيّة... ،

وأنتم لا ترون إلا التّداين بالرّبا المحرّم، وزعمتم أنّه الحلّ الوحيد الآن. وأن إيقاف التداين بالربا الحرام غير ممكن. ألم تقرأ قول ربّنا تعالى: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا).

أيّها الوزير:أعميتم عن ثروات البلاد ومن ينتهبها ليلا نهارا؟ وماذا عن صابة القمح القياسيّة أين ذهبت؟ ولماذا ندفعلنشتري القمح من الخارج في الوقت الذي سجّل فلّاحونا أرقاما قياسيّة في الإنتاج؟؟؟ ولمصلحة من؟ ولن نسألكم عن الثروات الباطنيّة الأخرى، فتلك من المحرّمات عندكم، ولن نسألكم عن البنوك الخاصّة في تونس وأرقام أرباحها الفلكيّة في السنوات الأخيرة رغم الأزمة الخانقة في البلاد، فذلك ما لا يخطر ببالكم أصلا.

نعم بمثل هذه العقليّة الضيّقة التي لا ترى عن الرأسماليّة بديلا ستكون "الوضعيّة صعيبة برشة برشة" وستكون "الثنيّة مسكّرة". لأنّكم ببساطة لا تريدون النّظر في الإسلام دينكم ودين آبائكم الذي جعل من تونس سيّدة لحوض المتوسّط لقرون عديدة. وأبيتم معشر السياسيين إلا الانغماس في تبعيّة مقيتة لعالم رأسماليّ مأزوم يتداعى للانهيار.

إنّ في الإسلام العظيم حلولا لكلّ مشكلات البشر (لا التونسيين فقط)، فمشكلة تونس ليست في نقصان الثروة أو عدم إنتاجها كما تزعمون إنّما المشكلة في توزيع الثروة توزيعا عادلا، ولقد أثبت النّظام الرأسماليّ فشلا ذريعا في توزيعها، بل شهدنا وشهد العالم هيمنة فئة الواحد بالمئة على العالم، ولم تشذّ تونس عن هذه القاعدة، فقلّة قليلة من أصحاب المال تسيطر على معظم الثروة وتحبس بعضها لرفاهيّة أفرادها، وتهرّب الباقي إلى البنوك الخارجيّة (ألم تسمع بالتحقيقات التي أثبتت أنّ نزيف التهريب في السنوات الثمانية الماضية وصل حدّا مرعبا عشرات الآلاف من المليارات وجدت سبيلها إلى البنوك الخارجيّة..؟)

نعم في الإسلام العظيم الحلّ ألم تسمع إلى قول الله تعالى في سورة طه:(....فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ (123))

نعم لقد أنزل الله هدى يهدينا ويجعل "الثنيّة مفتوحة" والفرج قريبا، ولقد بيّن حزب التحرير في عشرات الإصدارات حلول الإسلام العمليّة العادلة التي تنقذ البشريّة من وحش الرأسماليّة، وإن كان من تغيير سيحصل في العالم فإنّه قيام دولة إسلاميّة على منهاج النبوّة تطبّق الإسلام وتنقذ به الانسانيّة جميعا. وهذا

# كورونا ونموذج كوريا الجنوبية

ياسين بن علي

إشادتي بالنموذج الكوري مبنية على دراسة وتدبّر في مجموع السياسات المتّبعة في العالم ضدّ وباء كورنا، وما أشرت إليه في مقال سابق بعنوان: «كورونا: أزمة الإدارة وإدارة الأزمة»، كمقارنة بين النموذج الفرنسي والكوري، هو في الحقيقة نتيجة لتلك الدراسة السابقة. والحمد لله، فإنّي أرى كثيرا من المختصّين في العالم، وفي تونس أيضا، بدأوا التوجّه نحو هذا النموذج والدعوة إلى اعتماده. وسألخّصه في كلمات قليلة، ولكن أحبّ قبلها أن أشير إلى مسألة.

كلّ شيء في الحياة مهما كانت بساطته يحتاج قبل الشروع فيه إلى رؤية واستراتيجية وخطّة تبيّن كيفية تناوله والتعامل معه. فسياسة التعامل مع كورونا مهمّة جدّا، وهي أساس النّجاح في القضاء على هذا الوباء. والناظر في سياسات دول العالم يجد اختلافا في خططهم وكيفيات تناولهم للأزمة؛ فهناك من الدول من أقرّ الحجر الصحي العام وألزم الناس بالبقاء في بيوتها، وهناك من دعا إلى حجر صحي في مناطق معيّنة، وهناك من دعا إلى نظرية مناعة القطيع وترك الناس تمارس حياتها العادية مع الاكتفاء بالتباعد وأخذ الاحتياطات لمقاومة العدوى. وبناء عليه، لا توجد سياسة موحّدة تتعلّق بكيفية تناول وباء كورونا؛ ولهذا فمن الخطأ التشنيع برأي ما وإنما الواجب النظر بتعقّل وروية والاستفادة من التجارب للوصول إلى سياسة حكيمة.

فقد اختارت تونس تقليدا إجراء الحجر الصحي العام، وألزمت الناس بقوّة القانون البقاء في بيوتها، ومع أنّها سياسة معتبرة من وجهة نظر شرعية وعلمية طبيّة إذا طبّقت بإحسان، إلّا أنّها لا تليق بتونس لأسباب كثيرة منها المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها البلد دولة وأفرادا. فكيف يلزم الناس بعدم العمل رغم فقرهم واحتياجهم، وكيف يلزم الناس بالبقاء في بيوتهم رغم أنّ الدولة لا توفّر لهم الحاجات الضرورية؟ فمن أقرّ سياسة الحجر الصحي العام كبعض بلدان أوروبا تجهّز لها اقتصاديا وثقافيا؛ بمعنى أنّ الناس منضبطة وقادرة على الالتزام بالحجر، كما أنّ الدّولة بادرت باتخاذ إجراءات للتعويض وسدّ حاجيات الناس. وأمّا تونس فليست مؤهلة لهذا، ولم تتجهّز له، وإنما اتّخذت القرار تقليدا والتزاما بقرارات الغرب؛ ولهذا يخشى من التبعات السلبية لهذا الحجر.

ونعود الآن إلى نموذج كوريا الجنوبية التي أشاد العالم بأسره بكيفية تناولها للوباء. فهذا البلد لم تتوقف الحركة فيه، ولا زال الناس فيه يمارسون حياتهم العادية، ولا زالت العجلة الاقتصادية فيه دائرة، والسبب يعود إلى سعة أفق وعمق نظر في اتّخاذ السياسة الحكيمة لمكافحة الأوبئة.

وتقوم سياسة كوريا الجنوبية على نقطة محورية هي: إذا كان وباء كورونا سريع الانتشار من خلال العدوى، فعلينا إذن أن نحدّد المريض، ولا يكون ذلك إلّا بالتحليل. وبناء عليه، فإنّ كوريا الجنوبية حدّدت سياستها في الإكثار من التحليل لمعرفة المصاب بالداء ثمّ متابعته ومتابعة اتّصالاته، وتأتي بعدها إجراءات العزل والمعالجة وغيرها. وقد أدّى تحديد هذه السياسة إلى تنافس الشركات في اكتشاف أدوات التحليل، ونجحت في اختراع نماذج كثيرة متعدّدة، أمكن للسلطات اعتمادها بكيفية ناجحة. وهكذا ترى في كوريا الجنوبية طوابير من الناس تتجهّز للتحليل، علما أن التحليل يكلّف 140 دولارا تدفعها الدّولة إذا كانت نتيجة الفحص إيجابية. إذا، التحليل، مع اتّخاذ إجراءات الحيطة من تعقيم ولبس القناع والابتعاد، أدّى إلى نجاح كوريا الجنوبية في مكافحة الوباء واستمرار الحياة فيها.

وقد كان بإمكان تونس أن تتبّع هذا النموذج، فتستثمر في اكتشاف أدوات الفحص والتحليل، أو في استيرادها، مع حملة تثقيفية توعوية للبس الأقنعة الطبّية والتباعد، ثمّ القيام بحملة في كامل البلاد من أجل الفحص والتحليل. وهكذا تستبق المرض وتمنع تفشيه وتحصره، وتواصل النّاس حياتها بكيفية عادية، ولكن غرامنا بفرنسا خاصّة يمنعنا من التفكير السليم ويرغمنا على اتّباعها في سياستها وعلاجها رغم فشلها ورغم أنّ كثيرا من قراراتها غير علمية وغير صحيحة. ومثال ذلك: ففي فرنسا، وأوروبا بصفة عامة، يقلّل بعض الخبراء من قيمة لبس الأقنعة الطبّية، في حين أنّ كوريا الجنوبية وبعض بلدان آسيا تركّز على أهميته في منع تفشي المرض وتستشهد بالواقع عندها، والسبب عند الأوروبيين ليس علميا ولا عمليا، إنّما هو فشلهم في استباق الأزمة وخوفهم من نفاذ الأقنعة الطبّية التي تحتاجها الطواقم الطبية. ونرى الآن بعض ولايات أمريكا وبعض بلدان أوروبا قد اقتنعت بأهميته وتطالب النّاس بلبسه. فمتى ندرك أن لا خير في اتّباع فرنسا وأوروبا، وأن الخير كلّ الخير في استقلالنا الفكري والحضاري والسياسي والاقتصادي.

# الإبداع الصناعي في زمن الكورونا:
# حاجةٌ عند الجائحة أم مِنحةٌ عند المِحنة وجبَ تطويرها

أ. ممدوح بوعزيز

عندما تصبح الجائحة حاجة، وعندما تصبح المحنة منحة، وتعطي الكورونا دروسا وعبر...

هي دروس نعلمها وخضنا في تفاصيلها وقلنا فيها الكثير، وها إن فيروس كورونا اليوم دفع بها إلى ارض الواقع وكشف عنها حجابا كانوا يضنّون انه ساتر لها..

لا يمكن أن تمر علينا هذه الجائحة دون الوقوف والتمعّن في ما شاهدناه من هبّة علميّة وقدرة على التميّز والتصنيع في عدة مدارس للهندسة وفي مختلف المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية، هبّة كسرت قيود العجز والانهزامية النفسية وانطلقت نحو الانعتاق والتحرّر من نظام قصقص أجنحتها وحكم عليها بالركود والجمود.

وهنا من باب الذكر لا الحصر، تمكن طلبة وأساتذة مدرسة المهندسين بسوسة وبمساعدة أطباء من المستشفى الجامعي فرحات حشاد بسوسة من صنع مولّد للأكسيجين عالي التدفّق مائة بالمائة تونسي،

كما أعلنت مدرسة المهندسين بالمنستير مبادرة لتصنيع الأزياء الواقية بحرفية عالمية لحماية الإطارات الطبية وشبه الطبية خاصة بعد نجاحها في مرحلة أولى من صناعة الأقنعة الواقية للأطباء.

كما استطاعت أيضا خلية عمل في مدرسة المهندسين بصفاقس متكونة من جامعيين وصناعيين وأطباء من ابتكار أنموذجين لجهاز تنفس اصطناعي غير مكلف وقابل للتصنيع، وهو ما تفتقر إليه اغلب مستشفيات البلاد.

ومع بداية فرض حظر التجول، بدأت قوات الأمن في العاصمة باستعمال "روبوت" يتم التحكم به عن بعد من غرفة العمليات في وزارة الداخلية صممه المهندس التونسي أنيس السحباني، الأستاذ في جامعة الـ "سوربون" سابقا، والـ "روبوت" يقوم بطلب التعرف إلى هويات المخالفين لحظر التجول، وما إذا كانت لديهم أذونات خاصة بالخروج، ويقوم بتسجيل صورهم وصور هوياتهم..

المهندس السحباني ابتكر أيضا في شركته "روبوت" لدعم جهود الإطار الطبي في مجابهة كورونا وسبل الوقاية داخل المؤسسات الاستشفائية، وتم وضعه على ذمة مستشفى عبد الرحمن مامي بمدينة أريانة، المخصص لعلاج المصابين بالوباء. الـ "روبوت" المرضى من التواصل مع عائلاتهم الذين لا يمكنهم رؤيتهم أو زيارتهم، ويتحرك بطريقة آلية بين مختلف الأقسام التي يوجد فيها المرضى ما يبعد خطر العدوى عن الإطار الطبي.

هذه الابتكارات وغيرها تجعلنا نطرح العديد من التساؤلات وتؤكد العديد من الحقائق:

الحقيقة الأولى هي قدرة الكفاءات المحلية من مهندسين وتقنين على النهوض بقطاع الصناعة والتقدم العلمي والتكنولوجي.

الحقيقة الثانية أن النظام الليبرالي الحاكم اليوم في البلاد، وافتقاد الإرادة السياسية، وعصابات المال الذين لا يرون تونس إلا منطقة مناولة ومنطقة للاستهلاك فقط، كل هذه العوامل هي الحاجز والمانع الحقيقي نحو الخروج بالبلاد من هذا الركود والجمود الصناعي والتكنولوجي.

ويبقى السؤال الأهم في هذه الحالة هو كيف ستتعامل الدولة مع هذه الابتكارات وهذه النخبة القادحة المشتعلة بنار الإبداع وحب النهوض والرقي بالبلاد نحو مصاف الدول المصنعة؟

هل ستتعامل الدول مع هذه الفئة من المهندسين بمنطق الحاجة عند الجائحة وينتهي عملهم بمجرد انفراج أزمة فيروس الكورونا ؟

أم ستتعامل معهم بمنطق المنحة التي جلبتها لنا هذه المحنة وتقوم بمزيد دعمهم ماديا وتقنيا ولوجستيا.. وتعمل على احتضانهم وترشيدهم وحمايتهم من كبرى الشركات العالمية والدفع بهم نحو قاطرة النمو الصناعي الفعلي؟؟؟

# من الأمراض ومنها الفيروس التاجيّ؟!.. هل حقا لا يوجد دواء لكثير

بلال المهاجر

كنت قد كتبت في مقال سابق أن النظام الدولي أجمعه أقرّ بفشله في مكافحة أصغر مخلوق على وجه الأرض، وترك البشرية تلقى حتفها وهو في غيه سادر. مع أنه مقطوع به علميا وطبيا وشرعيا أن لهذا الداء دواء، يقول رسول الرحمة e: «لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ فَإِذَا أُصِيبَ دَوَاءُ الدَّاءِ بَرَأَ بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» رواه مسلم، ولكن بسبب الطريقة العلمية والطبية الفاسدة التي تتبعها المؤسسات الصحية في العالم، والتي تتحكم فيها المنفعة المادية حصرا، فلم ولن يتوصلوا إلى دواء شاف يتعافى بواسطته الناس دون حدوث مضاعفات، فالعقارات التي تصنعها هذه المؤسسات لمعالجة الأمراض (مثل دواء السكري أو الضغط)، لا تعالج المرض، بل تهدئ من أعراضه، وغالبا ما يسبب تناولها أعراضا جانبية تكون أحيانا أسوأ من أعراض المرض نفسه، حتى يظل المريض مضطرا إلى إنفاق ماله في شراء المزيد من الدواء! فهي في الحقيقة تطمع في كسب «زبائن» دائمين، ولا تتعامل مع المرضى معاملة إنسانية، بل معاملة من يسمون مجازا «شياطين العذاب».

في هذا المقال أود أن أؤكد على أن الطريقة الطبية التي يتبعها الأطباء اليوم في التعامل مع المرض والمرضى هي أيضا تقوم على الربح المادي وليس مصلحة المريض وتخفيف وجعه.

إن الأطباء ملزمون باتباع القوانين والتعليمات الحكومية في آلية العلاج، وهي كذلك مفروضة على الحكومات وعلى وزارات الصحة وشركات التأمين الصحي من «اللوبيات» الرأسمالية المستثمرة في القطاع الصحي؛ فمثلا لا يلجأ الطبيب إلى إرشاد مريض السكري لاتباع حمية صحية أو التغذية المتوازنة، على الرغم من أن الأطباء غير غافلين عن دورها في الشفاء، والجميع يعرف أن مرض السكري، خصوصا من الدرجة الثانية - وهو الأكثر شيوعا - سببه ارتفاع نسبة السكر في الدم، والمنطق السليم يقول إن الامتناع عن السكر ومصادره من الطعام، يجعل المريض قادرا على التحكم بالسكر في الدم وبالتالي يتعافى البنكرياس، وقد أثبت النظام الغذائي الخالي من السكر والمعروف «بالكيتو» نجاعته في علاج مرضى السكر، ناهيك عن الوصفات الطبيعية ودورها الفعال في تعديل نسبة السكر في الدم، من مثل الكركم وأوراق الزيتون والثوم لمرضى القلب. وعلى الرغم من معرفة الأطباء لهذه الحقائق إلا أنهم مجبرون على تجاهلها. https://www.youtube.com/watch?v=Eanu7OnUPx0

لقد أصبح القطاع الصحي في العالم من أكثر القطاعات جنيا للأرباح الكبيرة، فشركات الأدوية والتأمين الصحي والمستشفيات من أكثر المؤسسات غنى، والاستثمار في هذا القطاع آمن من الاستثمار في غيره، وأكثر الناس غنى في المجتمع هم المستثمرون في هذا القطاع والأطباء، والقاسم المشترك بين العاملين والمستثمرين في هذا القطاع هو الجشع والطمع المالي، وعدم الاكتراث لمصلحة المرضى، إلا من رحم ربي، وهم قليل، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ويا ليتهم يعالجون المرضى بأنجع الطرق وأزهدها ثمنا.

وحتى لا أبدو متحاملا على هذا القطاع أود التطرق إلى مثالين هما عبارة عن مادتين طبيتين تستخدمان لعلاج مختلف الأمراض، وهما زهيدتا الثمن وفي متناول الأيدي:

الأولى: كلورين ديوكسايد

https://en.m.wikipedia.org/wiki/Sodium_chlorite

تستخدم مادة الكلورين ديوكسايد (chlorine dioxide (ClO2 كمادة معقمة وقاتلة للبكتيريا والفطريات والطفيليات والفيروسات، فهي مادة مضادة للالتهابات ومعقمة (Disinfectant and sterilizer)، تستخدم في أحيان كثيرة لتعقيم أدوات الجراحة قبل العمليات، كما تستخدم في صناعة الدواء، وكمعقم في تصنيع الطعام واللحوم وتعبئتها، وقاتل للجراثيم المسببة للالتهابات والأمراض.

هذه المادة هي من عائلة المواد المؤكسدة (oxidizing agents) التي تعمل على أكسدة المركبات على جدار الخلية وداخلها، وبذلك تقتل الميكروبات المسببة للمرض. لا تؤثر هذه الخاصية على خلايا الجسم الطبيعية السليمة، لأنها لا تنقسم بسرعة وقدرتها على مقاومة التلف أكبر بكثير من الميكروبات، وفيها خاصية الحماية كما فيها خاصية الإصلاح والتجديد.

بعد شربها (حين تكون محلولة مع الماء) تمكث في الجسم لفترة قصيرة، من نصف ساعة إلى ساعتين، حسب الجرعة، بعدها يتخلص منها الجسم وينتهي مفعولها، لذلك لا بد من تناولها مرات عديدة على فترة ممتدة حالة المرض الفاتك مثل السرطان.

تقتل هذه المادة بالتركيز المطلوب، وبإذن الله، معظم أنواع الفيروسات، مثل فيروسات الإنفلونزا وكورونا، وتذهب السقم بإذن الله، بشرط أن تؤخذ قبل ظهور الأعراض، أما إذا أخذت بعد ظهورها، فغالبا يحتاج الجسم لوقت للتعافي من الضرر الذي ألحقه الفيروس، وليس للتخلص من الفيروس نفسه.

لا بد أن تحضّر هذه المادة آنياً عند الاستخدام، لكونها مادة غازية تتبخر من الماء ببطء بعد التحضير، وكونها حساسة للضوء أيضا فأشعته تدمرها، ولكونها مادة مؤكسدة لا يؤخذ معها أو قبلها مادة مضادة للأكسدة فتبطل عملها، مثل فيتامين ج.

تحضّر مادة (الكلورين داي أوكسايد) من الصوديوم كلورايت (sodium chlorite)، حيث يكون تركيز الصوديوم الكلورايت 28٪. ثم يحضّر أسيتك أسيد بتركيز 50٪، أو 4٪ من حامض الهيدروكلوريك، وبعد تحضير المحلولين، يضافان معا بنسب متساوية، حيث تصب أولا قطرات الصوديوم كلورايت في كأس جاف، ثم يضاف إليها العدد نفسه من الحامض، ثم يتم تحريكها لمدة دقيقة إلى دقيقتين، ثم يضاف إليها كوب صغير من الماء أو العصير الخالي من مضادات الأكسدة، وتُشرب باسم الله الشافي.

للوقاية من فيروس كورونا يمكن أخذ (10-5 نقاط مع مثلها من كل محلول) كل يوم، مرة أو مرتين إذا كانت هناك احتمالية مخالطة من يحمل العدوى، وإذا لم يكن هذا الاحتمال موجودا فيكتفى بشربه حال ظهور أي عرض بسيط. ويمكن استخدام المحلول نفسه المحضر آنياً لمسح الأسطح بكافة أنواعها لتعقيمها.

لكل نوع من الأمراض والفيروسات تؤخذ جرعة مختلفة بحسبه، فمثلا في حالة السرطان تؤخذ كمية أقل لمدة 10-8 ساعات في اليوم، بمعدل 3-1 قطرات من كلا المحلولين كل ساعة، حتى يظل موجودا في الدم فترة كافية للتخلص من عدد جيد من الخلايا السرطانية، ولا بد في هذا المرض من التركيز على الحمية الجيدة الصارمة عالية القيم الغذائية، والخالية من السكر، وبالأخص السكر المضاف.

للاستزادة والاطلاع على قدرة هذه المادة العلاجية وكيفية أخذها، فإن هناك مواقع كثيرة تتحدث عنها، ومنها:

https://www.mmsdrops.com/mms-protocols/protocol-1000-plus/

الثانية: ثنائي ميثيل سلفوكسيد (DMSO)

يطلق على هذه المادة «المادة المعجزة» لما لها من قدرات علاجية، وهذه المادة من مركبات الكبريت العضوي، وكانت تستخدم فقط كمذيب صناعي قبل اكتشاف خواصها الطبية في عام 1963م. هذه المادة لها قدرة علاجية قوية جدا في التخلص من الألم، وعلاج الحروق، وحب الشباب، والجلطة، والسكتة، والشد العضلي... وغيرها الكثير، ويمكن الرجوع إلى هذا البحث للاستزادة من المعرفة عن فوائد هذه المادة واستخداماتها:

http://www.alaalsayid.com/ebooks/DMSO_AR.pdf

هاتان المادتان مثال آخر على فساد المنظومة الطبية في العالم، حيث إنهما لم تستخدما كمادة علاجية، على الرغم من معرفة أهل الاختصاص والتجربة بقدراتها العلاجية. ولما انتشر صيتها وأصبح كثير من الناس يستخدمونها، أحرج ذلك منظمة الصحة الأمريكية وأقرت استخدامها كمادة علاجية لبعض الأمراض الخفيفة، العام الماضي فقط.

هاتان المادتان علاج لكثير من الأمراض، وهما رخيصتان ومتوفرتان، لكنه لا يسمح للأطباء أو المؤسسات الطبية اعتمادهما كمواد علاجية؛ لتحكم الرأسماليين المستثمرين في القطاع الصحي وقطاع صناعة الأدوية، وسعيها في تصنيع عقاقير تضر ولا تنفع، حتى يتسنى لها الاستمرار في جني النقود من المرضى.

لقد أصبح القاصي والداني يعرف حقيقة فساد المنظومة الصحية العالمية، لذلك لجأ الناس إلى الطب البديل، وهو سلوك قويم، وإن كان يبدو عفويا، لأنه الطب الحقيقي الذي يعالج المرض من خلال تقوية جهاز المناعة وعلاج سبب المرض وليس العرض، كما يفعل الطب الغربي، الذي لو اتبع علم أطباء المسلمين القدماء ونظرياتهم في العلاج، وطور عليها، لما هزه أضعف مخلوقات الله، ومنها فيروس كورونا، لكن الغرب قرأ كتب ابن سينا والرازي والفارابي وغيرهم الكثير، فلم يأخذ منها إلا بمقدار ما ينفع المستثمرين الجشعين في القطاع الصحي.

لقد أصبح للبشرية ألف سبب لتقوم وتثور على الحضارة الغربية وما انبثق عنها من علوم تجريبية فاسدة، ومنها العلوم الطبية. لن يستقيم حال البشرية ولن تصح أبدانهم إلا بتغيير هذه المنظومة الفاسدة، من خلال إقامة الخلافة على منهاج النبوة؛ فالخلافة هي التي ترعى شؤون الرعية، لا تبتغي من وراء ذلك جزاء ولا شكورا، بل مرضاة الله سبحانه وتعالى، وستوظف كل ما توصلت إليه البشرية من علوم وتكنولوجيا في خدمة البشرية، دون احتكار لملكية فكرية أو سلعة أو دواء. لمثل هذا فليعمل العاملون.

ياسين بن علي

# الحبة السوداء والكورونا

د. ياسر صابر
دكتور في تكنولوجيا صناعة الدواء
والصيدلة الحيوية

خرجت الكورونا من ووهان في الصين ومرت على الشرق الأوسط إلى أوروبا ثم إلى أمريكا، وهناك في بلاد العلم والعلماء وقف الرئيس الأمريكي ترامب ليعلن أن عقار الهيدروكسي كينون

4-Hydroxquinone مضاف إليه المضاد الحيوي أزيترومايسين Azithromycin هو حائط الصد الأول لفيروس الكورونا، قال هذا الكلام وكأنه من أهل الإختصاص مبشرا الأمريكيين بأنهم لا خوف عليهم ولا هم يحزنون. كان كل هم ترامب أن تسير عجلة الإنتاج دون توقف حتى لا تتأثر حظوظه في الفوز بالإنتخابات القادمة. في نفس اليوم الذي صرح فيه ترامب بهذا التصريح خرج مستشاره العلمي ليقلل من أهمية كلام ترامب ومطالباً بالتروي في هذا الشأن.

اليوم وقد بلغ عدد المصابين في الولايات المتحدة حتى كتابة هذه السطور 272760 مصاباً وعدد الوفيات قد بلغ 6991 لتحتل أمريكا بذلك المركز الأول عالمياً، فقد اختفى ترامب بتصريحاته العلمية عن الدواء المعهود، باحثاً عن كمامات وأكفان لضحايا الفيروس الذي لا يتعدى قطره 160 نانو ميتر.

لم ينتبه أحد أن الفيروس في رحلته من الشرق للغرب لم يتوقف كثيراً في بلاد المسلمين لأنه لن يجد له مكاناً آمناً، فأهل المنطقة عندهم الطهارة وأحكامها تشكل خط الدفاع الأول أمام هذا الفيروس، ليس هذا فحسب بل عندهم ما قال فيه رسول الله أنه شفاء من كل داء.

إنها الحبة السوداء أو حبة البركة وهي إسم على مسمى لما فيها من بركة، هي ثمار عشبة حولية يبلغ إرتفاعها 30 سم وهي قاتمة السواد وتحمل في جنباتها زيتاً يحتوى على 100 مادة لها تأثير فعال في الكثير من الأمراض.

في أزمة كورونا التي يقف أمامها العالم عاجزاً، تقدم الحبة السوداء نفسها كعلاج فعال لا مثيل له، فمن خصائصها المشهورة بها أنها تقوى الجهاز المناعي وبالتالي تجعل إختراق الفيروس للجسد عملية ليست سهلة، فالجهاز المناعي يكون متيقظاً متنبهاً لأي جسم غريب يحاول الإقتراب منه، وإذا إقترب منه إلتهمه في الحال وليس هذا فحسب بل يقوم الجهاز المناعي بدراسة شكل الميكروب الدخيل ليصنع له مضادات تكون له بالمرصاد في أي محاولة جديدة للإختراق.

فمن العناصر التي تحتويها الحبة السوداء الزنك الذي يلعب دوراً كبيراً في تثبيط إحدى الإنزيمات المسؤولة عن تكاثر فيروس الكورونا داخل خلايا الإنسان، بالإضافة إلى فيتامينات د، ب ، سي وفيتامينات بي.

لا يقف مفعول الحبة السوداء فقط عند تقوية المناعة بل إذا حدث ودخل الفيروس إلى الجسم وأصاب الجهاز التنفسي بالتهاب حاد في الرئتين فإن مادة الثيموكينون الموجودة بالحبة السوداء لها تأثير مهدئ للإلتهابات « Immunmodulatory » الناتجة عن الإلتهاب الرئوي الفيروسي والذي يمثل المرحلة الحرجة في عملية الإصابة بفيروس كورونا. وهذه الخاصية التي تتوفر في الحبة السوداء لا توجد في أي دواء، فهي تقوى المناعة في نفس الوقت الذي تقلل من الإلتهابات الحادة في الرئتين والتي إن لم تُعالج تؤدى إلى فشل رئوي.

يمكن لهذه الحبة السوداء أن يتم أخذها كما هي لتُمضغ، أو يتم تناول زيتها المعصور على البارد، والجرعة التي يوصى بها للوقاية هي ملعقة واحدة يومياً، وفي حالة الإصابة يتم زيادة الجرعة إلى 3 مرات يومياً. ويمكن للأطفال أن يتناولوها أيضاً والجرعة مساوية بالنقاط لسن الطفل ، فالطفل ذو العامين يعطى له نقطتين يومياً وذو السبعة أعوام تصبح جرعته 7 نقاط من الزيت وهكذا.

إن الحبة السوداء يجب أن تكون موجودة في كل بيت فهي نعمة من نعم الله علينا، وهي شفاء من كل داء كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

بقت نقطة هامة قبل تناول الحبة السوداء، فيجب الحصول عليها أو على زيتها من مصادر موثوقة، بأن تشترى من الصيدليات لضمانة جودتها، فهناك بعض الزيوت يتم إستخراجها بطرق غير صحيحة وتترك شوائب معدنية ضارة تؤثر على صحة الإنسان تأثيراً سلبياً.

إن الله ما أنزل داء إلا وأنزل له شفاء، فنحن على يقين بذلك، ولكن الطب التقليدي الغربي الذي أصبح مأسوراً خلف أسوار الرأسمالية الجشعة قد ابتعد كل البعد عن إلتماس العلاج في مكانه الصحيح، وأنشغل بما تسوقه مافيا شركات الدواء من سموم في شكل أدوية لا تبتغى بها شفاءَ لمريض أو عافية لإنسان بل كل ما يهمها هو أن يبقى الإنسان يدور على محيط الدائرة الموجود بمركزها علامة كبيرة مكتوب عليها المنفعة.

وفي النهاية لقد أظهرت كورونا الوجه الحقيقي لحضارتين:

الحضارة الإسلامية وعظمتها، والحضارة الغربية وبشاعتها

وقد آن الأوان لتسود الأولى وتختفي الثانية حتى تعود البشرية إلى إنسانيتها من جديد، وتُكسر القيود أمام العقل البشري ليبدع، فلا يترك مرضاً إلا وأوجد له دواء.

## جواب سؤال

# المطالبة لتحصيل الحق ينص عليه القانون الوضعي

### السؤال:

القانون يلزم رب العمل بالقوانين التي تخص العمال وحقوقهم لكن رب العمل يتهرب من الالتزام بالقانون. وفي ازمة العمل وجشع أرباب العمل تضيع حقوق العالم ولا يستطيع أن يطالب بحقه إلا من خلال القانون الذي يلزم رب العمل بدفع حقوق العامل كما ينص القانون فهل إذا شعر العامل بالظلم ولجأ للقانون فيه حرمة) انتهى.

### الجواب:

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته،

إنك تسأل عن حكم قيام العامل بالمطالبة لتحصيل حقه الذي ينص عليه القانون

والجواب على ذلك أن ذلك جائز في حالة تحصيل حق أو دفع ظلم وفق الشرع، أي أن يكون الحق ثابتاً شرعاً وأن يكون الظلم ثابتاً شرعاً، فلا يصح طلب حق لا يعد وفق الشرع حقاً... فإذا كان العامل يطالب بحق وفق القانون ولكنه ليس حقاً وفق الشرع فلا يجوز له المطالبة به... وإذا كان العامل يطالب بحق وفق القانون وهو كذلك حق وفق الشرع فيجوز له المطالبة به...

فمثلاً الذي يُظلم ويتعرض للسجن لأنه يقول كلمة الحق.... فإن الإسلام يدافع عنه ويخرجه من السجن، ولذلك يجوز له أن يلجأ إلى من يدافع عنه لإزاحة الظلم عنه وإنقاذه من السجن.

ومثلاً الذي يتعرض للسرقة، فإن الإسلام يعيد له ماله المسروق، فيجوز له أن يلجأ إلى من يدافع عنه للحصول على ماله المسروق.

ومثلاً الذي يبيع بيته لشخص ما مقابل مبلغ يدفع مقدماً ثم يقسط الباقي، فيدفع المشتري جزءاً من المبلغ، ويرفض دفع الباقي، أو ينكره، في حين إنه اشترى البيت وسكنه... فالإسلام يعيد للبائع حقه من المشتري، ولذلك يجوز له أن يلجأ لمن يدافع عنه للحصول على ثمن بيته الذي أنكره المشتري.

وهكذا الموظف الذي يعمل براتب معين وفق عقد العمل بينه وبين صاحب العمل، ثم ينقص عليه من راتبه فإن الإسلام يوجب على صاحب العمل أن يعطيه راتبه كاملاً، ولذلك يجوز له أن يلجأ لمن يدافع عنه ليحصل على راتبه كاملاً.

أي أن الحق إذا كان ثابتاً له شرعاً ومنع منه فإنه يجوز له أن يلجأ لمن يدافع عنه أمام القضاء للحصول على الحق الثابت له شرعاً... أما إذا كان الحق ثابتاً له بالقانون الوضعي ولكنه مخالف للشرع، فلا يجوز له أن يلجأ لمن يدافع عنه أمام القضاء للحصول عليه:

فمثلاً الذي يكون مساهماً في شركة مساهمة باطلة العقد، وعند توزيع الأرباح على المساهمين رأى أن الربح المعطى إليه حسب أسهمه أقل من المستحق له، فلا يجوز له أن يلجأ للقضاء للحصول على هذا الحق ما دام هذا الحق ثابتاً بالقانون الوضعي، وهو مخالف للشرع، لأن هذه شركة باطلة وما يترتب عليها من أرباح لا يقرها الشرع، والواجب على المسلم أن يخرج من هذه الشركة.

ومثلاً الذي يكون واضعاً ماله بالربا في البنك، بنسبة فائدة معينة، ولكن عندما أعطاه البنك حصته حَسَبَ له الفائدة بنسبة أقل من المتفق عليها مع البنك، فلا يجوز له أن يلجأ للقضاء للحصول على هذا الربا ما دام هذا الحق ثابتاً بالقانون الوضعي، وهو مخالف للشرع، حيث إن هذا الحق ثابت له وفق القانون الوضعي الذي يقر البنوك الربوية، ولكنه ليس ثابتاً له وفق الشرع، والواجب على المسلم أن يلغي هذه المعاملة الربوية مع البنك.

والخلاصة أنه إذا كانت الحقوق التي يطالب بها العامل وفق القانون هي حقوق أيضاً وفق الشرع كأن دل عليها الشرع أو كأن كانت شروطاً غير مخالفة للشرع في عقود العمل... إلخ، فإنه يجوز للعامل المطالبة بها... أما إذا كانت الحقوق التي يطالب بها العامل هي حقوق حسب القانون الوضعي وليست حقوقاً شرعية فلا يصح للعامل المطالبة بها أمام القضاء.

آمل أن يكون في هذا الجواب الكفاية والله أعلم وأحكم.

أخوكم عطاء بن خليل أبو الرشتة

أمير حزب التحرير

# إيطاليا كغيرها من المستعمرين تقول: "لا نقدم لتونس هدية أو هبة لا ترد"

أسعد منصور

قال وزير الخارجية والتعاون الدولي في الحكومة الإيطالية لويجي دي مايو أن حكومة بلاده لا تقدم المال لتونس هدية أو هبة لا ترد، بل منحتها قرضا ماليا في اتفاق تم عام 2018. فقال في إحاطة برلمانية أمام برلمان بلاده يوم 2020\4\1 "إنه تم إدخال الناس في حالة من الفوضى عبر معلومات كاذبة زعمت بأن الحكومة قررت الآن تخصيص موارد لبلد آخر في إطار لعبة محصلتها صفر تضحي بمصالح مواطنينا". ووضح قائلا فيما يتعلق بتونس:" إنه ليس قرارا ارتجاليا ولا يتسم بالتناقض بل هو في الواقع عملية بدأت قبل ثلاث سنوات، وإن الأمر يتعلق بتقديم ائتمان لها وليس هبة أو هدية كما حاول أحدهم جعل المواطنين في تونس يؤمنون بذلك" وقال:" يعود قرار اللجنة المشتركة للتعاون التنموي إلى عام 2018 ويهدف البرنامج في المقام الأول إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع الشركات الإيطالية. لدينا في تونس 800 شركة، كثير منها إيطالية تونسية مشتركة تستفيد من هذا البرنامج". (وكالة آكي الإيطالية 2020\4\1).

فبهذه التصريحات فإن لسان حال إيطاليا يقول: أنا لست جمعية خيرية، ولا محسنا يعطي لوجه الله، أنا دولة رأسمالية تفكر فقط في الربح وأن لا تخسر، وماضي استعماري عريق، وما زلت كذلك ولكن بأسلوب آخر، وذلك بما يسمى بالاستثمار، الأسلوب الجديد للاستعمار، حيث اتبعته أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية دون القوة العسكرية، فبواسطته تحقق الأرباح وتوجد نفوذا سياسيا يربط مصير البلد بها.

وكانت وسائل الإعلام التونسية قد نشرت يوم 2020\3\25 عن الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون أن "إيطاليا قدمت قرضا بقيمة 50 مليون يورو عن طريق صندوق الودائع والقروض لمجابهة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لانتشار فيروس كورونا المستجد في تونس من خلال معاضدة قرارات الحكومة التونسية". ونقلت وكالة رويترز عن سفير الاتحاد الأوروبي في تونس باتريس برجميني قوله يوم 2020\3\28 في تغريدة على حسابه في موقع تويتر:" إن الاتحاد الأوروبي منح تونس مساعدات بقيمة 250 مليون يورو لمساعدتها على مواجهة الأثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا. علما أن أعداد حالات الاصابة حتى ذاك التاريخ 227 حالة إضافة إلى ست حالات وفاة". واليوم وصلت إلى 553 حالة و 19 حالة وفاة.

منذ بدايات ظهور الفيروس في البلاد اتخذت السلطة الإجراءات ذاتها التي اتخذتها دول غربية.. فما هذا, أهو لحوق بالغرب مهما فعلوا لنفعل ولو دخلوا جحر ضب! ألا يوجد تطوير أساليب أخرى تلائم البلد وتمنع انتشار المرض؟! أم أن ذلك إثبات بأننا جزء من المنظومة الغربية نتبعها مهما فعلت ولو لم توجد عندنا إصابة واحدة حتى يرضى عنا وعطفه علينا فيتصدق علينا، لا بل يعطينا قروضا ربوية يسترها بأضعاف ويحقق هيمنة على بلادنا! ولماذا تتحرك أوروبا لمساعدة تونس وهي بأمس الحاجة للمساعدة؟! فهل هي خائفة من اندلاع الثورة من جديد إذا ساءت الأوضاع الاقتصادية في تونس فتخاف على ذهاب نفوذها وسقوط أعوانها ومواليها في البلد ومن ثم تستقل البلد عن الاستعمار ويسلم أهل النصرة قيادة البلاد لمن يستحقها من السياسين الواعين القائمين على مبدأ الإسلام والذي يطرحون الحلول الإسلامية وعندهم مشروع كامل متكامل مستمد من الإسلام يشمل الحكم والاقتصاد وكافة السياسات الداخلية والخارجية والتعليمية والصناعية؟! حيث إن الناس دائما يبحثون عمن يحكمهم بصدق وإخلاص ويحل مشاكلهم ويعالج قضاياهم. وقد رفضوا الساسة الذين حكموهم وأتوا بشخص أستاذ في الدستور العلماني وهو قيس بن سعيّد ظانين أن لديه حلولا وأفكارا وقد اكتشفوا أن " شهاب الدين أضرط من أخيه" ونحاكيها بقولنا "سعيّد أضرط من خيّه"، فهو مفلس فكريا وسياسيا وتابع لنفس المنظومة الفكرية والسياسية الغربية ويتخبط في قراراته وتعيناته، وعملوا على تلميعه ولكنه صدأ بسرعة.

وكان رئيس الحكومة التونسية إلياس الفخفاخ قد أعلن قبل ذلك بأن الحكومة خصصت 850 مليون يورو لمواجهة آثار الفيروس اقتصاديا واجتماعيا تتضمن حزمة مساعدات للفئات الفقيرة والشركات أيضا" وقال وزير المالية التونسي نزار يعيش "إن صندوق النقد الدولي سيعطي تونس 400 مليون دولار مخصصة لأزمة كورونا". وقال الفخفاخ "إن الحكومة خفضت توقعات النمو من 2,7٪ إلى 1٪ هذا العام وذلك إلى حد ما بسبب أزمة فيروس كورونا". فلماذا يدخل صندوق النقد الدولي على الخط وهو مؤسسة استعمارية تتحكم فيها أمريكا. أيريدون أن يغرقوا تونس بالديون فوق ما عليها من ديون، وهم يتنازعونها! وبالتالي لن تتحرر من ربقة الاستعمار مهما ثار شعب تونس ومهما صرخ في وجه الاستعمار، فهو مكبل الأيدي والأرجل، وليصرخ كما يشاء وذلك حرية تعبير ولكنه مقيد بالسلاسل والأغلال من قروض وشركات استثمار واتفاقيات استعمارية خفية.

## هبة أم قروض ربوية

إن الذي يتأمل كل هذه التصريحات يرى أن هناك شيء غير صحيح يجري تمريره، فإيطاليا تعاني من فيروس كورونا وهي من أكثر البلدان تضررا منه في الأرواح والأموال ومن ثم تقوم وتساعد تونس في محنتها التي تُضخم وهي لا تكاد تعتبر، فحالات إصابة وحالات وفاة قليلة مقارنة بعديد الدول الأخرى! إلا أن اضطرار وزير الخارجية الإيطالي لأن يقول الحقيقة بسبب احتجاجات في بلده، ففضح الأمر وفوت على المروجين للاستعمار في تونس فرصتهم، فقام وأعلن بأنها ليست هدية ولا هبة لا تسترد، بل هي قروض ربوية تسترد بأرباح ربوية مضاعفة كلما طال الزمن، وهي استثمار مربح في زمن الكورونا، وكشف الوزير أن هناك ارتباطا لمئات الشركات التونسية بإيطاليا يصل عددها إلى 800، إما أن تقوم بتسويق البضائع الإيطالية في الأسواق التونسية أو تقوم بتنفيذ مشاريع تدر على إيطاليا أرباحا طائلة. وهكذا تكون تونس مربوطة بالشركات الأجنبية.

إذ إنه بجانب ذلك، فإنه يوجد أكثر من 1400 شركة فرنسية تستثمر في تونس كما ذكر رئيس الوزراء التونسي السابق يوسف الشاهد يوم 2019\2\14. ومنها نحو 10 شركات منحتها الحكومة التونسية حقوق استغلال الحقول النفطية والمناجم وعقود استغلال ورخص تنقيب عن النفط والغاز واستغلال الملح لمدة 99 سنة مع إعفاء هذه الشركات من الضرائب أبرزها شركة سيرابت وايراب وشركة كوتيسال التي تستخرج الملح في منطقة الجريد جنوبي تونس بسعر متدن. وتشير التقارير إلى أن الدولة التونسية لم تقم منذ الحبيب بورقيبة وحتى اليوم بمراجعة الاتفاقيات وتحسين مردوديتها أو منح عقود الاستكشاف إلى شركات أخرى بشروط أفضل حيث تتقدم شركات أجنبية أخرى لكسب تلك المنح بشروط أفضل لتونس.

ولكن نحن نقول إنه لا يجوز أصلا منح الشركات الأجنبية أي عقد من هذه العقود، لا باسم الاستثمار ولا باسم الشراكة ولا باسم التجارة. فالحقول النفطية والغاز والملح وغير ذلك من المعادن التي تعد من الماء العد، أي التي توجد بكميات كبيرة هي ملكية عامة للمسلمين ويجب على الدولة استخراجها وتوزيعها على الناس أو توزيع أرباحها أو بتقديم الخدمات لعامة الشعب مجانا، وخاصة التطبيب والتعليم والأمن لجميع أفراد الشعب وتأمين حاجيات الفقراء والمحتاجين والمعوزين عير القادرين على العمل كما بين الإسلام. ولكن الحال في تونس كالحال في باقي بلاد المسلمين كل هذه الثروات تذهب للمستعمر ولشركاته ومن ثم يعطننا قروضا ربوية من أموالنا التي سلوبوننا إياها.

وهناك وثائق تكشف أن اتفاقية الاستقلال الداخلي التي وقعها الحبيب بورقيبة مع السلطات الفرنسية في آذار\مارس 1956 تضمنت فصلين لم يتم إلغائهما في اتفاقية الاستقلال التام وتتضمن تمتع فرنسا في إطار " حمايتها لمصالحها الاستعمارية" بالتزام الدولة التونسية بمنح حق الأفضلية للمشاريع الفرنسية في رخص التنقيب والاستثمار، وعدم قدرة الدولة التونسية على تغيير آجال العقود والاتفاقيات ورخص التنقيب والاستثمار الممنوحة للشركات الفرنسية إلا بموافقة الطرف الفرنسي". هذا عن الاستعمار الفرنسي.

## بين التبعية للانجليز وخطر الزحف الأمريكي

وأما عن الاستعمار البريطاني، فإن استثمارات بريطانيا في تونس تبلغ 3,7 مليار دولار عبر شركة " بريتش غاز"، وهو الاستثمارالأضخم في تونس، فتوفر ٪56 من احتياجات تونس من الغاز، وتتمتع الشركة باستثمار حقلي مسكار وصدر بعل، ويعود تواجد الشركة في تونس إلى ما يزيد عن 15 سنة. وهناك شركة بتروفاك البريطانية المتخصصة في مجال الطاقة تؤمن تزويد تونس بنحو ٪13 من احتياجاتها من الغاز الطبيعي سنويا. عدا تبعية النظام السياسية لبريطانيا.

وهناك أمريكا التي تعمل على بسط نفوذها السياسي في تونس، فقدمت قروضا ربوية بمقدار 700 مليون دولار على عهد إدارة أوباما كما ورد في موقع السفارة الأمريكية في تونس عام 2015، منها ما أطلقت عليه السفارة " التمويل العسكري الأجنبي" لتطوير قدرات تونس في مجال "الإرهاب" وحماية الحدود والتعاون الأمني المشترك .. ولتنظيم دورات تكوينية لفائدة العسكريين ومنحهم تجهيزات تمكن من تطوير جاهزيتهم في مجال الترصد والانتشار وحماية الحدود". فبجانب القروض الربوية الاقتصادية هناك القروض العسكرية التي تقدمها أمريكا لتونس ليس لدعمها ومساعدتها وإنما لتورطها من ناحية

اقتصادية، وفي الوقت نفسه تقوم بالعمل على بسط نفوذها السياسي فيه، حيث إن تونس واقعة تحت النفوذ الأوروبي. ولهذا منحت أمريكا تونس صفة حليف أساسي غير عضو في حلف الناتو وذلك كما ورد في موقع السفارة الأمريكية " اعترافا بالقيم التي تتقاسمها وبالمكاسب الديمقراطية التي حققتها تونس ويتنامى التعاون الثنائي في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب". أي لأن تونس تتبع المنظومة الاستعمارية الغربية من ناحية فكرية كما هي من ناحية سياسية واقتصادية، وتريد أمريكا إلحاقها بالغرب من ناحية عسكرية فتشارك بجانب الدول الغربية في القتال لصالح الغرب كما عليه الحال في تركيا عضو الناتو الذي أشاد سكرتير الناتو بها يوم 2020\2\18 كونها من أكثر البلاد التي قدمت خدمات للناتو واعترف رئيسها أردوغان بذلك، بل تفاخر بذلك.

لقد اعترف السفير الأمريكي السابق في تونس غوردن غراي في ندوة نظمها مركز التقدم الأمريكي في واشنطن بعنوان "الانتفاضات العربية بعد 8 سنوات" أذاعتها الجزيرة مباشر يوم 2019\2\14 للحديث عن الدروس المستفادة من ردة الفعل الأمريكية على أحداث الربيع العربي بمشاركة آن باترسون السفيرة الأمريكية السابقة في مصر بين عامي 2011-2013 وغوردن غراي السفير الأمريكي السابق في تونس بين عامي (2009-2012) قال فيها:" كان بإمكان الإدارة الأمريكية التعامل بشكل أفضل مع الأحداث وعدم التراجع لصالح الدول الأوروبية في شمال أفريقيا". أي يقر بالنفوذ الأوروبي في تونس وأمريكا تراجعت ولم تتمكن من فرض نفوذها. وقال إن "وزارة الخارجية الأمريكية منذ البداية تستثمر الموظفين وتدربهم وترسلهم إلى تونس منهم من عمل مع جماعات المجتمع المدني ومنهم من درس في مدارس تونس ولديهم معرفة جيدة بأوضاع تونس". أي أنها توظف جمعيات المجتمع المدني لبسط نفوذها. وقال :"القيم الأمريكية مهمة، والمهم أن نبرزها، قال أوباما في خطاب الاتحاد: إننا نقف إلى جانب الشعب التونسي في تطلعه إلى الديمقراطية وترك أثرا بالغا في التونسيين". فهو يكشف عن مدى تنافس الدول الاستعمارية الغربية على جانبي الأطلسي على تونس وعلى شمال أفريقيا ويكشف النشاط الأمريكي وأدواته ومن أهمها الاستثمار والقروض والتدريب لعناصر الجيش والأمن والاستخبارات وكذلك دعم جماعات المجتمع المدني التي تتبنى الديمقراطية وهي الوسيلة الفعالة المهمة لكسب العملاء، فمجرد تبني الإنسان للديمقراطية يصبح تابعا للمنظومة الغربية الفكرية والسياسية وهكذا يصبح عميلا للغرب، وربما يصبح عميلا مباشرا يعمل لهم مقابل أجر أو مقابل توصيله إلى الحكم أو مساعدته في تأمين أعماله التجارية وشركاته وكسب المزيد من المال.

وكنت قد كتبت مقالا حول هذه الندوة نشرتها جريدة التحرير في عددها الصادر يوم 2020\2\25 يفضح الأعمال الأمريكية في تونس والمنطقة، يمكن للقارئ الإطلاع عليها.

فإيطاليا وفرنسا وبريطانيا دول استعمارية قديمة تنافسها أمريكا الدولة الاستعمارية الجديدة وتريد أن تنحّي قريناتها تلك جانبا لتتفرد في الاستعمار على عادتها في كل بلد، وتتصارع معها من دون استخدام قوتها العسكرية. ولكن كغيرها من الدول الاستعمارية تخدع أشخاصا من أهل البلد يمارسون السياسية يتنافسون على على مصالحهم الشخصية والوصول إلى الحكم في ظل التبعية.

فالدول الاستعمارية تدخل إلى البلاد في أحد أبرز هذه المظاهر: إما بالجيوش كما كان في القديم، وإما بالاستثمار والقروض وسائر النواحي الاقتصادية كما استخدمت أمريكا ذلك بعد الحرب العالمية وهي تحارب الاستعمار القديم لتحل محله، وإما بشراء الذمم الرخيصة فيصبحوا عملاء سياسيا، فكما اشترت بريطانيا الحبيب بورقيبة وأوصلته إلى الحكم بعد رحيل الاستعمار الفرنسي عسكريا وعن طريقه استطاعت أن توجد وسطا سياسيا عريضا تابعا للإنجليز وجذّرته، وإما عن طريق العمل الفكري والثقافي فهؤلاء يعملون لحساب الاستعمار ويؤمّنون له الاستقرار وينبت منهم أو بهم العملاء في السياسة، وهناك أسلوب آخر وهو تدريب عناصر في الأمن والجيش والاستخبارات فتحاول أمريكا بهذا الأسلوب الولوج في تونس. وبذلك كسبت أمريكا السيسي في مصر بعدما تتدرب عندها عن طريق منحة للدراسة العسكرية العليا ومن ثم عاد وعين مسؤول الاستخبارات العسكرية في الجيش المصري ومن ثم أوصلته إلى الحكم عام 2013.

ولا يتركز الاستعمار في البلد إلا بوجود العملاء الذين وصفهم القرآن الكريم بالمنافقين أو بمرضى النفوس وهم يتذرعون بذرائع كاذبة لتبرير ولائهم للكفار فقال تعالى:

"بَشِّرِ الْمُنٰفِقِيْنَ بِاَنَّ لَهُمْ عَذَابًا اَلِيْمَا ۙ الَّذِيْنَ يَتَّخِذُوْنَ الْكٰفِرِيْنَ اَوْلِيَآءَ مِنْ دُوْنِ الْمُؤْمِنِيْنَ ؕ اَيَبْتَغُوْنَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَاِنَّ الْعِزَّةَ لِلّٰهِ جَمِيْعًا [١٣٩]. فذكر الإمام الطبري في تفسيره الآية قائلا :" لإن الذين اتخذوهم من الكافرين ابتغاء العزة عندهم هم الأذلاء الأقلاء، فهلا اتخذوا الأولياء من المؤمنين فيلتمسوا العزة والمنعة النصرة من عند الله الذي له العزة والمنعة الذي يعز من يشاء ويذل من يشاء فيعزهم ويمنعهم"

وقال تعالى:" يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُوْدَ وَالنَّصٰرٰۤى اَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ اَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ؕ وَمَنْ يَّتَوَلَّهُمْ مِّنْكُمْ فَاِنَّهٗ مِنْهُمْ ؕ اِنَّ اللّٰهَ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الظّٰلِمِيْنَ فَتَرَى الَّذِيْنَ فِىْ قُلُوْبِهِمْ مَّرَضٌ يُّسَارِعُوْنَ فِيْهِمْ يَقُوْلُوْنَ نَخْشٰۤى اَنْ تُصِيْبَنَا دَآئِرَةٌ ؕ فَعَسَى اللّٰهُ اَنْ يَّاْتِىَ بِالْفَتْحِ اَوْ اَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهٖ فَيُصْبِحُوْا عَلٰى مَاۤ اَسَرُّوْا فِىْۤ اَنْفُسِهِمْ نٰدِمِيْنَ [١٣٩].

فالله يحرم موالاة الكافرين ويعتبر من يواليهم هو منهم وهو من الظالمين، وذلك في تحريم مغلظ شديد لعظم الأمر وأهميته، لأنه يترتب عليه مصير البلد ومصير الإسلام والمسلمين فيه، وهو من أكبر الكبائر، ومع ذلك فإن المنافقين والذين في قلوبهم مرض يبحثون عن ذرائع واهية وكاذبة بأنهم يخشون أن تصيبهم دائرة أي تكون الدائرة أي السيادة للكفار على المسلمين، وبذلك سيصبهم الضرر من ذلك، فيريدون موالاة الكفار احترازا من ذلك واستباقا. ويقولون إن العالم تحكمه أمريكا وأوروبا، وخاصة بريطانيا وفرنسا واليهود فيجب أن نواليهم حتى لا يصيبنا الضرر ونحقق مصالحنا ومصالح بلادنا عن طريق موالاتهم.

والله يحذرهم بأنه سيأتي بالفتح المبين للمؤمنين بالتمكين والعزة وإقامة حكم الله في الأرض عن طريق إقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة أو سيأتيهم قبل ذلك بعذاب بسبب خيانتهم لله ولرسوله وللمؤمنين بمولاتهم للكافرين. ففي الحالتين سيندمون على مولاتهم للكافرين وسيخزون وينذلون كما حدث مع عبد الله بن أبي وأضرابه. فليحذر العلمانيون والديمقراطيون والليبراليون واليساريون والإشتراكيون والقوميون الذين يوالون الكفار المستعمرين من ذلك، وليتوقف النظام التونسي وأركانه ووسطه السياسي بشكل قاطع عن التبعية للغرب وتقليده في كل شيء، وليقلعوا نهائيا عن سياسة أخذ القروض منهم، وكذلك ليتخلوا عن منح الاستثمار للشركات الأجنبية، فكل ذلك يجعل للكافرين عليهم وعلى المؤمنين سبيلا. وليتبوا إلى الله توبة نصوحا بإقامة حكمه وليستغفروه فيغفيهم الله من فضله. فقال تعالى:

" فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوْا رَبَّكُمْ اِنَّهٗ كَانَ غَفَّارًا ۙ يُّرْسِلِ السَّمَآءَ عَلَيْكُمْ مِّدْرَارًا ۙ وَّيُمْدِدْكُمْ بِاَمْوَالٍ وَّبَنِيْنَ وَيَجْعَلْ لَّكُمْ جَنّٰتٍ وَّيَجْعَلْ لَّكُمْ اَنْهٰرًا [١٣٩].

# تحالف نفطي بين الرياض وواشنطن.. هل اقتربت نهاية «أوبك»؟

م. أسامة الثويني ◻ الكويت

## الخبر:

قالت مصادر مطلعة، إن كبار المسؤولين الأمريكيين قد وضعوا جانباً، مقترحاً لإقامة تحالف مع السعودية من أجل إدارة سوق النفط، ووصفت الفكرة بأنها من بنات أفكار مستشاري البيت الأبيض.

وقال أحد المصادر، إن فكرة بديل أمريكي سعودي لمنظمة البلدان المصدرة للبترول، التي تعتبر السعودية قائداً لها من الناحية العملية، «جرى طرحها، لكن ليس على مستوى تجري دراسته بجدية».

وقال مصدران آخران، إن «وزير الخارجية مايك بومبيو ووزير الطاقة دان برويليت بحثا فكرة التحالف مع روبرت أوبراين مستشار الأمن القومي للرئيس دونالد ترامب، لكن شيئا لم يتقرر».

وأضاف مصدر أن مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض طلب من وزارة الطاقة صياغة وثيقة نقاط أساسية قبل إمكانية بحث تحالف أمريكي سعودي في مجال النفط.

لكن من غير الواضح فحوى النقاط التي خضعت للنقاش. فقد أوردت صحيفة «وول ستريت جورنال» في مارس الماضي أن تحالفاً قد يشمل دعم أسعار النفط عن طريق استخدام الاحتياطيات الوطنية والتحفيز الاقتصادي وتعويض السعودية عن تحركات سوق الخام، وهي نقاط لم يؤكدها أي مسؤول أمريكي لـ«رويترز»

## التعليق:

لم يعد الأمر خافياً أو يحتاج لكثير تحليل، ففي عهد ترامب انتقلت الخطط من الدهاليز إلى تويتر، وصارت تغريدة منه ترفع من إنتاج أوبك أو تخفضه.

وهذا في الحقيقة مؤلم جداً لمن كان له قلب أو شيء من إحساس...

نعم مؤلم جداً أن يشهد المرء سلعة استراتيجية كالنفط يُتعامل معها بمثل هذه الخفّة، وأن تخضع لسياسات ومصالح دول كبرى لا ناقة للمسلمين فيها ولا جمل، وأن يصل بها الحال أن تفيض عن حاجة الأسواق ويُصار إلى تخزينها في ناقلات في عرض البحر، وربما صار سعرها أقل من المياه المعدنية.

يوماً بعد يوم وساعة بعد ساعة، يثبت لنا الواقع مدى الحاجة للخلافة على منهاج النبوة، تستقل بقرارها السياسي والاقتصادي والصناعي والنفطي والتجاري والنقدي والاستثماري والتعليمي والعلمي والعسكري والتنموي...

خلافة على منهاج النبوة يكون من أولوياتها الانسحاب من منظمة أوبك، وإنتاج النفط بقدر الحاجة وبما يكفي لسد ميزانية الدولة فقط وترك الزائد عن حاجتنا في باطن أرضنا للأجيال القادمة، أو شراء الذهب به إن أمكن، بدلاً من فائض الإنتاج (بترودولار) المتدفق على أعداء المسلمين في أوروبا وأمريكا والصين...

# بسبب كورونا السعودية تغلق جدة وتفرض حظر التجوال فيها

أعلنت السلطات السعودية عن فرض حظر التجوال في محافظة جدة، وتعليق الدخول والخروج منها ضمن إجراءات منع تفشي فيروس كورونا المستجد "كوفيد19-" في المملكة. ونقلت وكالة الأنباء السعودية الرسمية "واس" اليوم الأحد عن مسؤول في وزارة الداخلية تأكيده "تقديم موعد منع التجوال في محافظة جدة ليكون ابتداء من الساعة الثالثة من مساء يوم الأحد وللمدة المقررة في الأمر الملكي الصادر في 27 رجب 1441 هجرية". وأشار المصدر إلى أن قرار تعليق الدخول والخروج من المحافظة سيبدأ تطبيقه اعتبارا من الساعة الثالثة من مساء اليوم وحتى انتهاء مدة منع التجول المحددة بالأمر الملكي المذكور. ولفت المصدر إلى أن قرار التعليق هذا لا يشمل الفئات المستثناة في قرار منع التجوال، "مع مراعاة أن يكون الاستثناء في أضيق نطاق ووفق الإجراءات والضوابط التي تضعها الجهة المعنية".

يخضع مئات الملايين من الناس في العالم لعزلة في بيوتهم على أمل الحد من انتشار فيروس كورونا الذي أسفر عن وفاة أكثر من أحد عشر ألف شخص. هذا الإجراء المشدد غير المسبوق في تاريخ البشرية يجري تنفيذه بدرجات متفاوتة حسب الدول... فقد دُعي أكثر من 800 مليون إنسان في أكثر من 30 دولة إلى ملازمة منازلهم، سواء أكان ذلك بسبب قرارات الحجر العام أو التوصيات أو حظر التجول، بحسب تعداد أجرته فرانس برس. إنه لمن المؤلم حقاً أن حكام المسلمين يتبعون خطوات الكفار المستعمرين شبراً بشبر وذراعاً بذراع، فإذا اضطربت تلك الدول في معالجتهم داء معينا تبعوهم، وإذا اقترحوا حلاً ولو كان على غير سواء صفق له الحكام في بلاد المسلمين وعدوه صحة وشفاء، إنه لأمر مؤلم أن يضفي هذا الوباء (كورونا) على البلاد والعباد ركوداً وجموداً حتى لتكاد الحياة العامة تتوقف مع أن بلاد المسلمين قد مر عليها مثله الشيء الكثير.

# خشية من تزايد الانتهاكات بالشرق الأوسط بحجة "كورونا"

يخشى كثيرون أن تؤدي الإجراءات الهادفة إلى الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، إلى مزيد من الانتهاكات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبات ما يقرب من نصف البشرية يعيشون في عزلة، لمواجهة تفشي الوباء، ويتعرضون لمراقبة مشددة، وسط دعم غالبية الرأي العام للتدابير الحكومية، لكن هناك أصواتاً بدأت ترتفع للتحذير من تداعيات ذلك على حقوق الإنسان. وينطبق هذا القلق بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي غالبا ما تصنف على أنها مثال سيئ في هذا المجال، في ظل وجود أنظمة تعمل على تعزيز أجهزتها الأمنية دون أي ضوابط. وأظهرت صور في عدد من البلدان العربية شوارع مهجورة تسير فيها سيارات عسكرية ومدرعات تعمل على فرض الحجر الصحي المنزلي وحظر التجول، في مشهد يتناقض مع ما شهدته تلك الشوارع من احتجاجات شعبية أدت في عام 2019 إلى سقوط حكومات ورؤساء في الجزائر والعراق ولبنان والسودان.

على سبيل المثال وليس الحصر، في الأردن، وقّع الملك عبد الله الثاني على "قانون الدفاع" الذي يفعّل فقط في حالات الطوارئ ويمنح سلطات استثنائية للحكومة، وأغلق الجيش العاصمة عمان وجميع محافظات المملكة ومنع التنقل في ما بينها، فيما تم اعتقال مئات الأشخاص لعدم امتثالهم لأوامر حظر التجول. يوجد وضع مماثل في البلاد الإسلامية الأخرى. والدول الديكتاتورية في البلاد الإسلامية تستخدم الفيروس كذريعة لمزيد من اضطهاد شعوبهم ولتمرير القوانين الخبيثة من البرلمان ولفرض الضرائب على شعوبهم. فهذا الفيروس الذي هو من جنود الله عرّى حكام المسلمين وأظهر عوارهم بشكل أكثر وضوحا، وبيّن تهلهل نظامهم الصحي وهشاشة نظامهم الاقتصادي الذي لم ينجح إلا في زيادة بؤس غالبية الناس لحساب ثلة صغيرة تتحكم في كل شيء. ولعل في هذه الكارثة صحوة للمسلمين بضرورة العمل لرجوع هذه الدولة الراعية التي ستطبق الحكم الشرعي في مثل هذه الأحوال، ولن تنتظر أن يتفشى في كل مكان ثم تبحث عن حل، ولن تألو جهداً في إيجاد العلاج ولن تحتكره لتبيعه بالمليارات، بل سيكون متوفرا للجميع في آن واحد. نسأل الله أن يردنا إليه ردا جميلا ويعجل بالخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي ستكون نِعم الدولة الراعية.

# دور تركيا في الصومال, لصالح من؟

أسعد منصور

نقلت وكالة الأناضول التركية عن مجلة «هوم لاند سكيوريتي تودي» الأمريكية مقالا يوم 25/3/2020 حول دور الإسهامات التركية في الصومال. فتناولت المجلة التي تعنى بقضايا الأمن في أمريكا السياسات الاقتصادية والأمنية التي طبقتها تركيا في الصومال، فأشادت بالقوة الناعمة التي استخدمتها تركيا في مواجهة «الإرهاب» والدعم الشعبي القوي لتركيا والجيش الصومالي، وأشارت إلى الإسهامات التركية المهمة منذ عام 2011 في عملية التنمية وتطوير الاقتصاد الصومالي. ولفتت إلى الجهود المكثفة التي قامت بها تركيا لزيادة قدرات الجيش الصومالي الذي أصبح مسؤولا عن الأمن عقب انسحاب قوات الاتحاد الأفريقي من البلاد. وقالت «إن تدريب وتجهيز القوة العسكرية الصومالية دفع حركة الشباب إلى تغيير تكتيكاتها». وذكرت أن «الحركة وسعت نطاق هجماتها ضد المدنيين وبدأت باستهداف العاملين الأتراك في الصومال». وهذا يكشف دور تركيا لحساب أمريكا التي تحارب حركة الشباب التي تنادي بتطبيق الإسلام.

والجدير بالذكر أن تركيا أغلقت سفارتها عام 1991 بعد الانقلاب على عميل أمريكا سياد بري عام 1990 والذي حاول العودة للحكم ولكنه هزم في شهر أيار عام 1991 وهرب إلى كينيا، ومن ثم قامت أمريكا في آب عام 1993 بتشكيل تحالف باسم خادع «عملية إعادة الأمل» مكون من قواتها وقوات من بلاد إسلامية كتركيا ومصر وباكستان وماليزيا لخداع أهل البلد المسلمين، في محاولة لإعادة تركيز نفوذها في الصومال التي توليها أهمية لموقعها الاستراتيجي في القرن الأفريقي.

وقد بدأ التدخل الأمريكي في آب 1992 تحت مسمى إرسال المساعدات إلى المنكوبين في الحرب الدائرة، ومن ثم إرسال قوى عسكرية لحماية قوى الإغاثة، وذلك على عادة أمريكا في التدخل، الذي يبدأ بما يسمى مساعدات إنسانية، وهي ليست كذلك، وإنما خطوة للتدخل، ومن ثم تليها الخطوة الثانية وهي إرسال قوى عسكرية لحماية المساعدات وتأمين توزيعها، ومن ثم تليها الخطوة الثالثة وهي التدخل المباشر تحت مسميات زائفة مختلفة. علما أن الرئيس الأمريكي بوش الأب قام بزيارة قصيرة للصومال بذريعة الإشراف على المساعدات الإنسانية! بل لرؤية الوضع على الأرض لاتخاذ القرار بالتدخل. فالمساعدات الإنسانية في قاموس الدول الاستعمارية تعني أسلوبا للسيطرة وبسط النفوذ ونهب الثروات. وقد أجبرت أمريكا ومعها حلفاؤها على الانسحاب في شهر آذار عام 1994 بعدما واجهوا مقاومة قوية من أهل البلد، فتكبدت أمريكا خسائر عسكرية؛ نحو 18 قتيلا و70 جريحا حسب تقاريرها، واعتبرتها الخسائر الأكبر بعد حرب فيتنام.

ولكن الصراع بين أمراء الحرب استمر إلى أن تمكن اتحاد المحاكم الإسلامية من استلام الحكم عام 2006 فأيده عامة الناس والتجار وقادة القبائل الذين قدموا الدعم بسبب توقهم لتطبيق الإسلام ورغبتهم للتخلص من الفوضى التي أشاعها أمراء الحرب الذين كانوا أدوات للدول الاستعمارية المتصارعة، وبفضل تطبيق بعض الأحكام الإسلامية استتب الأمن وزال الفقر والجوع الذي كان المستعمر ينشر دعايته كذريعة للتدخل. ولكن أمريكا لا تتحمل رؤية ذلك يحدث، فمعنى ذلك الاستقلال عن المستعمر، فتحركت جواً وبحراً بذريعة محاربة (الإرهاب)، ودفعت قوات أفريقية وخاصة إثيوبية وأوغندية لتقاتل لحسابها براً ضد نظام المحاكم التي حاولت تطبيق الإسلام، فتمكنت أمريكا مع عملائها من إسقاط حكم المحاكم ولكن حركة الشباب المجاهدين استمرت في جهادها حتى اليوم، وما زالت أمريكا توجه ضربات لها جوية وبحرية.

ولكن أمريكا حتى توجد الاستقرار لاستعمارها دفعت تركيا للقيام بدور القوة الناعمة، فقام رئيسها أردوغان بزيارة الصومال يوم 19/8/2011 وأعاد افتتاح السفارة التركية هناك، وبعد تلك الزيارة بدأت الوكالة التركية للتعاون والتنسيق والهلال الأحمر التركي والمنظمات غير الحكومية، بدأت تساهم في أكبر حملة للمساعدات الخارجية وتبلغ منذ عام 2011 حتى اليوم مليار دولار. وتثار العواطف لدى الأتراك المسلمين وتستغل المشاعر الإسلامية لديهم لجمع المساعدات من زكاة وصدقات وأضاح وغير ذلك بذريعة مساعدة إخوانهم المسلمين في الصومال ولا يدرون أنها تصب في صالح تركيز النفوذ الأمريكي وعرقلة عودة الإسلام إلى الحكم، وما زالت أمريكا والقوات الأفريقية تستخدم القوة العسكرية، وتركيا تستخدم القوة الناعمة بجانب التدريب للقوات الصومالية لتحارب الجماعات الإسلامية. ويستغل النظام التركي العلماني المشاعر الإسلامية لدى أهل الصومال حتى إن موقع وزارة الخارجية التركية يقول «علاقات تركيا مع الصومال ضاربة في القدم وتعود إلى حقبة الدولة العثمانية»! وشتان بين الوضعين حيث إن الدولة العثمانية طبقت الإسلام في الصومال وحافظت عليه من المستعمرين البرتغاليين حيث طردتهم عام 1517 بعدما دخلوا هناك عام 1479. وأما تركيا الحديثة فتحارب تطبيق الإسلام هناك وتساعد على استقرار الأوضاع للاستعمار الأمريكي الذي فشل في ذلك بالقوة العسكرية.

وتفتخر تركيا بأنها أقامت هناك أكبر قاعدة عسكرية لها في الخارج لبناء قوات عسكرية للنظام العلماني في الصومال التابع لأمريكا قادرة على مجابهة الحركات الإسلامية تحت مسمى محاربة (الإرهاب) وحفظ الأمن والسلام. وهي تقوم بتدريب عناصر الشرطة والجيش والاستخبارات.

وقال وزير خارجية الصومال أحمد عيسى عوض أثناء زيارته لأنقرة يوم 27/11/2019 «بفضل دعم دول وعلى رأسها تركيا تمكنا من حل مشكلة حركة الشباب «(الإرهابي) في الصومال».

فأينما حلت تركيا فهناك خدعة وضربة للمسلمين، وتستخدم ماضيها العثماني والمشاعر الإسلامية لينسى الناس واقعها العلماني وارتباطها بأمريكا، فخدعت كثيرا من الفصائل المسلحة التي كانت تسعى لإسقاط النظام العلماني الإجرامي في سوريا. وخدعت هي وقطر حماس لتدخل في انتخابات 2006 وتفاخر رئيسها السابق عبد الله غل بذلك. وخدعت أهل فلسطين ومنهم أهل غزة أنها ستنصرهم ورئيسها أردوغان يقول «العلاقة التركية (الإسرائيلية) علاقة مصيرية»، وخدعت الإخوان المسلمين عام 2011 حتى لا يطبقوا الإسلام وقد تفاخر أردوغان بأنه أقنع مرشدهم العام محمد عاكف بالعلمانية. وذهب إلى ليبيا ليخدع الفصائل المسلحة التي تقاتل ضد حفتر عميل أمريكا. وخدعت أهل أذربيجان ووقعت اتفاقية مع أرمينيا عام 2009 معترفة ضمنيا باحتلالها لـ20٪ من أراضي أذربيجان وطردها لمليون أذربيجاني منها، وخذلت القرم عندما استنكرت الاحتلال الروسي عام 2014 ولكن بعدها تناست ذلك وأصبحت صديقة لروسيا، وسلمت قادة شيشانيين للروس كانوا قد لجأوا إلى تركيا، وخذلت المسلمين الإيغور ودافعت عن الصين قائلة إنها لا تضطهدهم وإنما تحارب الإرهاب...!!

وهكذا يجب عدم الثقة والحذر من أية دولة سواء أكانت تركيا أم غيرها، لا تطبق الإسلام، أو تصر على العلمانية، وتستغل المشاعر الإسلامية، وترتبط بالاستعمار الأمريكي أو الأوروبي، فذلك ركيزة في الفهم السياسي.

# أمريكا وطالبان... من الرابح ومن الخاسر؟

بقلم: الأستاذ أبو المعتز بالله الأشقر

إن الاتفاق الذي وقعته حركة طالبان مع أمريكا مؤخرا قد أصاب الحركة وثوابتها في مقتل، فقد تعهدت حركة طالبان بأن لا تنصر أياً كان على أمريكا وأن لا تكون أفغانستان منطلقاً لأي عملياتٍ ضد أمريكا، وبذلك تكون قد خالفت قوله تعالى: ﴿وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ﴾، وقوله صلى الله عليه وسلم: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ»، فلو أن أهل باكستانَ مثلاً تعرّضوا للقتل والذبح على يد أمريكا فإن طالبان وبموجب الاتفاق لن تستطيع نصرتهم بل ستتركهم للقتل والذبح، فبعد هذا الاتفاق فإنه ممنوع على طالبان أن تنصر مسلماً، بل مطلوب منها أن تقاتله إن هو أخل باتفاقها مع أمريكا..!! هذا أولاً.

أما ثانياً فإنه لا يجوز لمسلم أن يُسالم كافراً ويكتب بينه وبينه العهود والمواثيق مُؤثراً سلامة الكافر على سلامة أخيه المسلم، فالمسلمون أمة واحدة من دون الناس؛ سِلمُهم واحدة وحربهم واحدة، فلا يجوز أن يَستأثر أحدٌ بسِلمهم أو حربهم دون باقي المسلمين، وهذا الأمر لم يكن متصوراً يوم أن كان المسلمون يحكمهم رجلٌ واحدٌ بيده إعلان الحرب وإعلان السِلم.

إن أمريكا دولةٌ استعماريةٌ رأسماليةٌ وهي تحتل أراضٍ للمسلمين، فحالة الحرب الفعلية هي التي يجبُ أن تُتخذ معها، فهُم واليهود الذين يحتلون فلسطين سواء بسواء، وإن لم تستطع طالبان أو غيرها الآن مقاتلة أمريكا فليس أقل من أن تبقى حالة الحرب بيننا وبينها، وقد استطاعت طالبان طوال تسعة عشر عاماً أن تُذيق أمريكا وَبَال اعتدائها على المسلمين وتُمرّغ أنفها بالتراب؛ فقد خاضت معها أطول حربٍ تخوضها أمريكا في تاريخها وقتلت وجرحت من جُنودها الآلاف، فضلاً عن مئات المليارات التي خسرتها أمريكا في حربها في أفغانستان، ومنذ زمن أوباما وأمريكا تحلم بخروجٍ مشرّفٍ يحفظ لها ماء وجهها ويبقي لها بعضَ هيبتها وما كان يمنعها إلا صلفها وكِبرها وكونها لا تريد الخروج بمظهر المهزوم.

إن ما وقّعته طالبان من اتفاقٍ مُهينٍ كان لأمريكا طوقَ نجاةٍ أبقى لها شيئاً مِن ماء الوجه مع أنها أوشكت أن تفقد الوجه وماءه، وحركة طالبان إذا ما اشتغلت بالسياسة وإدارة شؤون الناس داخل أفغانستان فإنها ستزيد عدد الدول الوظيفية التي تخدم أمريكا ليس لأن الاشتغال بالسياسة خطأ ولكن لأن السياسة ليست عملها ولم تربِّ أعضاءها عليها، ولا عَجَبَ إذن من أن يخرج ترامب قبل أيام قليلة ليقول: (إن أمريكا كانت على مدى عقدين منَ الزمان تعمل عمل الشرطي في أفغانستان)، وكأن لسان حاله يقول إننا لن نخرج من أفغانستان حتى يقوم غيرنا بدور الشرطي، فهل سيكون الشرطي هذا هو حركة طالبان؟!

إن سياسة الاستفراد التي تتبعها أمريكا في بلاد المسلمين ليست سياسةً جديدة ولكن الظن كان

بأفراد أبناء هذه الحركات أن يدوروا مع القرآن وهم من ذاق حلاوة القتال والجهاد ضد الكافر المستعمر لأرضهم وبلدهم، أما أن تُضيف إلى دول الكرتون دولةً جديدةً وخُدّاماً لأمريكا جدداً فهذا مما لا قِبل بقبوله عقلاً أو ديناً، فالأصل أن بلاد المسلمين واحدة وأن حرب المسلمين واحدة وسِلمهم واحد، وليس لمن خَبِر ساحات القتال وسنوات الجهاد أن يُنهي جهاده وقتاله باتفاقٍ يَحول بينه وبين نُصرة إخوانه، فالعالمُ كُله بدأ يحسب للمسلمينَ ألف حساب وهم ليس لهم كيان أو دولة فكيف لو كان لنا دولة وكيان؟! فالعالم كله في تراجع وعلى رأسه أمريكا سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، والدنيا أصبحت مرشحةً ليكون الإسلام ودولته هما الوريث الفعلي لهذه الأنظمة.

إن حركة طالبان هي الخاسر الأكبر من اتفاقها مع أمريكا، بالرغم من بعض المكاسب التي ربما ظنّت طالبان أنها حققتها من مثل إخراج أسراها من السجون الأفغانية، وقد يُسمح لها بجعل بعض أحكام الشريعة التي لا تنكأ لأمريكا والغرب عيناً ولا تغير في طبيعة دولتها الوظيفية شيئاً وإنما ذراً للرماد في العيون، ولكن السياسي ينظر إلى الخسارة التي خسرتها طالبان باتفاقها مع أمريكا، فطالبان خسرت بالاتفاق مبدئيتها وتاريخها الجهادي ضد أعتى قوة على وجه الأرض، ومرّغت أنف أمريكا بالتراب، وما كان بينها وبين النصر إلا صبر ساعة، والتاريخ كان سيسجل لها أنها أخرجت الكافر المستعمر من أرضها، أما أن ينتهي بها المطاف في أحسن الأحوال إلى مشاركة غاني في وضع دستور لأفغانستان يطبق فيه جزءٌ من الإسلام في السياسة الداخلية وتبقى العلاقات الخارجية ليست على أساس الإسلام، فأي نصرٍ هذا وأي إنجاز؟!

كان يجب على العقلاء والمخلصين من طالبان أن يأخذوا على يد قادتهم، وكان يجب على طالبان أن تدرس التاريخ والفقه جيداً حتى لا تكون طُعماً لأمريكا وتجعلها تزهو زهو المنتصر وهي تُحيِّد أكبر حركة مسلحة في بلاد المسلمين لتلحقها بأخواتها ممن كان يحمل السلاح يوماً ضدها، وسيكون هذا الاتفاق الذي تتخلى فيه طالبان عن إخوانها ونصرتهم في الداخل أو الخارج هو وصمة عار وشنار عليها إلى يوم الدين، ومن يدري لا قدر الله فلربما نشهد يوماً تحمل فيه طالبان السلاح ضد إخوانهم في حمل السلاح بحجة محاربة (الإرهاب)، وتصبح طالبان دولة تُقاتل بالوكالة كما يفعل المسلحون في ليبيا واليمن وغيرها!!

إنه لمحزنٌ حقيقةً ما وصلت له طالبان فكانت كالتي نقضت غزلها بعد إحكام سنين وسنين، ولو أنها عقلت الموقف الدولي وتغير الأوزان فيه لعلمت أن أمريكا ونجم الغرب كله قد أزف على الرحيل، والعالم يتشوق لزمنٍ غير زمن أمريكا والغرب وعقيدته، بل لا أبالغ عندما أقول إننا نرى العقيدة الرأسمالية بأنظمتها وقوانينها تلفظ أنفاسها الأخيرة، وسيكون العالم بإذن الله مع مبدأ جديد وعقيدة تحكم العالم جديدة، ولا يكون ذلك إلا بالخلافة التي يرتعد الكفار من حروفها وينخلع قلبهم عند ذكرها، وكان يجب على طالبان أن تتوقف قليلا عند قوله تعالى: [وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا]، وعند قوله سبحانه: [وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِن تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا].

نسأل الله أن يأخذ بأيدي المخلصين من طالبان وأن يُرشدهم إلى أحسن أمرهم.

# أمريكا تقف وراء حرب الأسعار النفطية

أحمد الخطواني

منذ تفاهمات عام 2016 بين السعودية وروسيا حول حصص إنتاج النفط بينهما، والأسعار تقترباً في حالة مستقرة عند حدود السبعين دولاراً، ففي تلك التفاهات تمّ تخفيض الإنتاج بحوالي 1.8 مليون برميل منها 1.2 مليون برميل حسمت من منظمة أوبك والباقي تمّ حسمها من حصة روسيا.

وصمدت هذه الاتفاقية وثبتت فيها الأسعار نسبياً حتى مطلع شهر آذار/مارس 2020، حيث تعرضت الأسعار للانخفاض بعد ذلك بسبب وفرة البترول في الأسواق، وبسبب دخول منتجين جدد من خارج منظمة أوبك، وأخيراً بسبب كورونا، وهو الأمر الذي تطلّب عقد اتفاق جديد بين السعودية التي تُمثّل أوبك، وبين روسيا ثالث أكبر مُنتج للنفط في العالم.

فطلبت السعودية وبطريقة فجّة من روسيا وبدون أي مُقدمات أو تفاوض تخفيض إنتاجها بمعدل مليون برميل يومياً، فاستهجنت روسيا طلب السعودية المفاجئ هذا، ورفضته لأنّها فهمت منه أنّه نوع من الإملاء، فاتخذت السعودية من ذلك الرفض ذريعة لها، وقامت بزيادة إنتاجها لأعلى سقف يمكنها الوصول إليه من دون أي تفاهم مع الروس، ونسفت بذلك تفاهمات 2016 بينهما، ثمّ لم تكتفِ بذلك بل قامت أيضاً بتخفيض أسعار تصدير نفطها بحيث خفّضت سعر البرميل الواحد بمستوى أربعة دولارات للأسواق الآسيوية وسبعة دولارات للأسواق الأمريكية وعشرة دولارات للأسواق الأوروبية، وانتزعت بذلك أكبر حصة لها من السوق والتي اقتربت من حاجز الثلاثة عشر مليون برميل يومياً.

وعلى إثر هذا القرار السعودي غير المفسّر ولا المبرّر انهارت أسعار النفط إلى ما دون الثلاثين دولاراً للبرميل الواحد وهو الانخفاض الذي لم يحدث منذ ما يقرب من ثلاثين عاماً.

وكانت النتيجة خسارة للجميع، فخسرت مؤشرات البورصة السعودية بنسبة 15٪، وتراجعت أسهم أرامكو، ولحقت الخسارة بجميع الدول المصدرة للنفط كروسيا وإيران والعراق والجزائر وليبيا ونيجيريا وأنغولا وغيرها، كما خسرت أسواق الأسهم النفطية ما بين 50٪ إلى 40٪ من قيمتها، وانخفضت كذلك استثمارات مجموعات الخدمات النفطية.

وردّت روسيا على القرار السعودي بتحدٍ وعناد، وقال الرئيس الروسي بوتين: "إنّنا نتعايش مع هذه الأسعار حتى لو نزلت عن 30 دولاراً للبرميل الواحد ولمدة عشر سنوات".

وانخفضت قيمة الروبل الروسي بمقدار 20٪ وأصبحت تكلفة إنتاج البرميل الواحد في روسيا تقارب تكلفته في السعودية وهي 2.5 دولاراً للبرميل، وهذا التحدي الروسي يُظهر مدى تصميم روسيا على البقاء كدولةٍ فاعلة في منظومة الدول التي تُشارك في عملية تسعير وإنتاج النفط.

لكنّ هذا التحدي الروسي في حقيقته إنّما هو مُوجه لأمريكا وليس للسعودية، وهو رسالة روسية واضحة مفادها أنّ روسيا ستبقى دولة مؤثرة في عالم النفط، وأنّها لن تقبل بتهميش دورها بأي حالةٍ من الأحوال.

إنّ كل المؤشرات والدلائل تُشير إلى أنّ أمريكا هي التي تقف وراء السعودية في قيامها بهذا التخفيض المفاجئ لأسعار النفط وزيادة الإنتاج بصورةٍ غير مسبوقة من قبل، ومن هذه الدلائل:

١ - تصريح وزير الطاقة الأمريكي بأنّ إقامة تحالف نفطي أمريكي سعودي هو ما يتم تداوله من صُنّاع السياسة الأمريكية الآن، وما يؤكد هذا التصريح بدء تشكّل تكتل سياسي ضاغط من أعضاء الكونجرس يُطالبون السعودية بالتنسيق الكامل مع أمريكا لصياغة سياسة مُشتركة ترسم خطط إنتاج وتسعير النفط.

٢ - يتم التحضير لإرسال مُمثّل من وزارة الطاقة الأمريكية إلى السعودية ليقضي فيها شهراً على الأقل للاتفاق على تفاصيل السياسيات النفطية للبلدين.

٣ - قول الرئيس الأمريكي ترامب بأنّه سيدخل في نزاع النفط الدولي في الوقت المناسب، وإعرابه عن اعتقاده بأنّ حرب النفط الحالية بين روسيا والسعودية ستكون مُدمّرة لروسيا، لأنّ اقتصادها بأسره مبني على النفط، وستكون كذلك سيئة للسعودية.

فأمريكا تريد إذاً من هذه الحرب النفطية إخراج روسيا من المعادلة النفطية، والبقاء لوحدها تتحكّم في النفط إنتاجاً وتسويقاً وتسعيراً من خلال تبعية السعودية لها، وهو أمر لم يعد خافياً على المتابعين، فالسعودية في عهد الملك سلمان وابنه محمد تحوّلت إلى مجرد أداة طيّعة بيد أمريكا، فأصبحت رهن إشارتهم في كل سياساتها الخارجية والنفطية، ففي الفترة الأخيرة تمّ تبديل جميع وزراء وطواقم وزارة النفط السعودية، وجيء برجال وطواقم جدد يُنفّذون الأجندة الأمريكية بحذافيرها من دون أي اعتراض، وعلى سبيل المثال أعلنت أمريكا أنّها اشترت 77 مليون برميل نفط من السعودية بسعرٍ رخيص لملء النقص في احتياطي النفط الاستراتيجي الأمريكي، وواضح أنّ هذا هو أحد أسباب تخفيض سعر النفط في الوقت الحالي، ثمّ ما يلبث في المستقبل أن يعود باتجاه الصعود.

فحكام السعودية اليوم يهدرون ثروات الأمّة بطريقة غير مسؤولة لا لشيء إلا لخدمة المصالح الأمريكية، ولتنفيذ أجندة المستعمرين الأمريكيين الجشعين من دون أن يرف لهم جفن.

# ثورة الشام تسير على الجمر في عامها العاشر وأحوج ما تحتاجه هو القيادة السياسية المخلصة الواعية

بقلم: الدكتور محمد الحوراني

دخلت ثورة الشام في هذه الأيام عامها العاشر وهي تعاني الأمرين على الصعيدين الداخلي والخارجي، فهي تمر بمنعطف صعب مع العلم أنه في مسيرتها كثرت المنعطفات والمطبات، وقد قطعت مسيرتها هذه طوال ما يقارب العقد من الزمان بدون أن تتخذ قيادة واعية مخلصة تلتزم ثوابت الثورة وتحمل مشروع التغيير الحقيقي المؤدي إلى نهضة حقيقية.

قد يكون هذا الواقع طبيعياً بالنسبة لحركة شعب انتفض في وجه نظام مجرم حرص طوال عهده المشؤوم على إبقاء الشعب تحت قيادته المجرمة عبر إسكات كل صوت حر وإزاحة كل من يحمل النصح والرشد والخير لهذا الشعب.

فقد أقام شبكات من الأفرع الأمنية وبنية تحتية من السجون واستولى على المنابر وخرّج أبواقاً له لإضلال الناس عن الهدى وللحيلولة دون تفلت هذا الشعب من قبضة عصابته المجرمة.

لم يُبق للشعب قائداً ولا وجيهاً ولا موجّهاً ولا مؤثراً بل قضى على كل ذلك لإدراكه التام أن الشعب لو تفلت من سيطرته ولم تكن له قيادة واعية مخلصة توجهه فإنه سيتعثر في مساره وسيلحق به ثانية ويعيد إخضاعه مجدداً لقهره.

إن أي حراك شعبي لا بد له من قيادة توجهه كي يصل إلى هدفه ويحقق طموحه، ولما كانت الثورات هي حركات شعبية سِمتها الفوضى فإنه لا يستقيم أمرها ولا تصل لغايتها بدون قيادة توجهها، فقد لاحظنا أن الثورات التي قامت في بلاد المسلمين والتي سميت "بالربيع العربي" كانت تفتقر للقيادة السياسية الواعية المخلصة، التي تمتلك مشروع التغيير والبرنامج الذي يجب أن تسير عليه، لهذا سهل على الدول الالتفاف على هذه الثورات وحرف مسيرتها.

وإننا إذ نشدد على الوعي والإخلاص وحمل المشروع والبرنامج في وصف القيادة السياسية المفترضة لأن الثورات في مسيرتها هذه أصيبت بإخفاقات كثيرة وبخيبة أمل كبيرة جراء اتباعها لمن ظنت فيهم حسن القيادة ولم يكونوا لها البتة.

فالأمة وإن وعت على حقيقة هذه الأنظمة وانتفضت عليها، لكن وعيها وعي عام يجعلها تقف عند كل منعطف، وتطلب المشورة عند كل جديد فإن لم تجد من يوجهها بصدق ووعي وإخلاص فإنها تسمع لما يقال وتتأثر بما تسمع وكما يقول المثل "الغريق يتعلق بقشة" فقد تسير في طرقات لا توصلها لغايتها وقد سارت، وقد وثقت بشخصيات وفصائل ولجان وقادة ولكن للأسف خيبوا ظنها جميعهم بعمالة بعضهم وارتباطهم بأعداء الأمة تارة وبقلة وعيهم وسذاجتهم في التفكير وعدم امتلاكهم لبرنامج العمل تارة أخرى.

ولما كانت الحركات الشعبية بحاجة ماسّة للقيادة السياسية المخلصة الواعية، فإن حاجة ثورة الشام لها لهو أكثر وأشد، كيف لا وهي تواجه إجراماً دولياً منظماً لم يسبق له مثيل في التاريخ، فقد اتفقت دول العالم وأجمعوا كيدهم ومكرهم للقضاء على هذه الثورة، وقد وُزعت الأدوار بين الدول فمنهم من تظاهر بالصداقة لهذا الشعب كذباً وتدليساً ومنهم من تظاهر بالحماية له، بينما هو أحرصهم على سحق هذه الثورة والقضاء عليها.

ولقد برزت أهمية دور القيادة السياسية الواعية المخلصة، عندما أدرك المقاتلون المخلصون خطورة المنظومة الفصائلية المرتبطة التي انسحبت من مئات القرى والمدن بأوامر الداعم الذي يدعي الحماية والوصاية، لقد تكرر ذلك المشهد مرارا في حلب والغوطة والقلمون وحوران وإدلب وحماة.

وقد لمس الجميع الحاجة الماسّة للقيادة السياسية الواعية المخلصة المدركة لما يخطط لها، كما رأينا الأثر السلبي لدور القيادات الحالية التي لا تزال تستمع وتصغي لما يقوله رجالات أمن النظام المجرم وقادات الروس المحتلين. فالقيادات الحالية التي جلس أغلبها مع الروس ومع رجال أمن النظام المجرم جرى القبول بها في وقت عصيب كانت تمر به حوران يومئذٍ. لكنها اليوم تكبل الثورة والشباب الثائر بحجة المحافظة على الأمن والعهود والمواثيق وهي تعلم يقيناً أنه لا أمن بوجود هذا النظام المجرم كما أنه لا عهد له ولا ميثاق، فالقيادات المتصدرة اليوم في درعا البلد بدل أن تطلق يد أهل الثورة في مناسبة الثورة اكتفت بجعلها مناسبة احتفالية أقامت فيها وقفة لا ترقى لمستوى رمزية مهد الثورة في الوقت الذي كان فيه النظام المجرم يقصف جلين ومساكن جلين وتسيل بالمدفعية الثقيلة والراجمات.

إن مهمة القيادة السياسية ليس محصوراً بالدلالة على مكامن الخطر والتحذير منها على أهميتها، بل يجب أن تمتلك الوسائل والوعي لكي تحافظ الثورة على مسيرتها وتصل لهدفها بأقل التكاليف، عبر ترشيد الثورة وتوجيهها الوجهة الصحيحة نحو غايتها وإعطائها المعالجات اللازمة لكل مشكلة ومعضلة مع التحذير من جميع المخاطر التي من الممكن أن تعتري هذه المسيرة، بل ويجب على هذه القيادة أن تكون صاحبة مشروع يحقق طموحات الأمة قبل وبعد إسقاط النظام، إذ إن الثورة التي لا تمتلك مشروع تغيير مع برنامج تسير عليه للوصول إلى غايتها، ستكون فريسةً سهلةً لقوى الشر التي سرعان ما تنقض عليها قاطفةً ثمرتها. والثورات التي اندلعت عبر التاريخ تشهد على هذا، إن كان في البلاد الاسلامية أو في غيرها، حديثا وقديما، ومصر وتونس خير شاهد.

وختاماً فإن ثورة الشام قدمت التضحيات الجسام وتعرض أهلها ولا يزالون لأشد أنواع القتل والتهجير والتعذيب والقهر، أمام أعين العالم أجمع، ولكنهم لا يزالون مصرين على إكمال ثورتهم، وما رأيناه في الجنوب والشمال وشرقي الفرات من حركات شعبية ترفض وبشكل قاطع الرجوع للنظام لهو دليلٌ على توقد الثورة في نفوس الناس، فالثورة في عامها العاشر باتت عصيةً على أن يطوعها قهر الجبابرة وظلم المجرمين وما خروج الناس على طريق الـ(إم) رافضين تسيير الدوريات عليه إلا من هذا الإصرار.

لكن لا بد للوصول من التوكل على الله سبحانه، ورفع شعار نصرة الله ونصرة منهجه، والإعلان على أن الهدف الذي سنعمل على تحقيقه بعد إسقاط النظام، هو إقامة النظام الذي يرضى عنه الله عز وجل، نظام الإسلام العظيم المتمثل في نظام الخلافة على منهاج النبوة، فتحفظ التضحيات ولا تضيع سدى، ويتحقق العدل، والسعادة والكرامة لكل الناس، ذلك النظام الذي أصبح حاجةً بشريةً ملحةً، بعدما تكشفت للناس حقيقة النظام الذي يحكم العالم الآن، والذي اكتوت البشرية بناره وتلظت بسعيره، وهي تراه هذه الأيام يتهاوى ويتهاوى معه كل الكيد والخداع والدجل الذي صاحب مسيرته بأنه هو البديل عن منهج الله سبحانه وتعالى، فيا أهل الشام ندعوكم لهذا الخير العميم والفضل العظيم، ندعوكم إلى المنهج الذي يحييكم ويحيي البشرية كافة، فكونوا حملة ذلك الخير. قال تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ] [سورة الأنفال: 24]

# الرعاية الصحية في دولة الخلافة

## الصحة والرعاية الصحية

الصحةُ في اللغة خلافُ السُّقم، وذهابُ المرض، وهيَ أيضاً البراءةُ منْ كلِّ عيبٍ وريبٍ، والصحةُ في البدن حالةٌ طبيعيةٌ تجري أفعالُهُ معَها على المجرى الطبيعي.

وفي الاصطلاح الحديث اتسعَ مفهومُ الصحة ليشملَ الجانبَ النفسيَّ إضافةً إلى الجانبِ الجسديّ، متجاوزًا حدودَ السلامةِ منَ العيوبِ العضويةِ، ليضمَّ أيضًا السلامةَ من العيوبِ النفسيةِ والاجتماعية، فالصحةُ إذنْ حالةٌ منَ المعافاةِ الكاملةِ بدنيًا ونفسيًا واجتماعيًا.

أما الرعايةُ الصحيةُ، فهيَ القيامُ على صحةِ الرعيةِ بمراقبَتِها وحفْظِها وتدبيرِ شؤونِها بما منْ شأنِهِ أنْ يوصلَ إلى العافيةِ الجسديةِ والسلامةِ النفسية. وهيَ تشملُ الوقايةَ منَ الأمراضِ قبْلَ أنْ تقعَ، ومتابعتَها وعلاجَها إنْ وقعَتْ، سواءً على صعيدِ الفردِ أو المجتمع.

لقدْ سيطرتِ الرأسماليةُ على العالمِ ردْحًا منَ الزمان، سادتْ خلالَهُ أنظمةٌ قامتْ على فصلِ الدينِ عنِ الحياة، وحكمَتْ على امتدادِهِ دولٌ لمْ تقمْ لترعى شؤونَ الناسِ، فتأخذُ على يدِ الظالمِ وتزجُرُهُ، وتجزي المحسنَ أوْ تعينُهُ وتشكرُه. دولٌ لمْ ترحمِ الضعفاءَ، ولمْ تأخذْ بأيدي الفقراءِ، بلْ كانتْ وظيفتُها الوحيدةُ- حمايةَ حرياتِ اللصوصِ من أربابِ المالِ في نهبِ الشعوبِ واستغلالِ الثروات.

هذا ولمْ تسلَمِ الرعايةُ الصحيةُ منْ جَوْرِ الرأسماليةِ، ولمْ تنجُ منْ أنظمتِها وطريقةِ عيشِها، فأضحَتْ أداةً لرؤوسِ المالِ، يستغلونَها -كما استغلُّوا كلَّ شيءٍ- لمصِّ دماءِ المرضى الضعفاءِ وأموالِهم، ولإشباعِ جشعِهمْ وتَرَفِهِمُ التي لا تشبعُ. ومنْ فُحشِ الرأسماليةِ، أنْ ظهرَ الفسادُ في كلِّ نواحي الرعايةِ الصحيةِ تقريبًا: في نظامِ التأمينِ الصحيِّ وشركاتِهِ، وشركاتِ الأدويةِ وأبحاثِها، واستغلالِ هذهِ الشركاتِ للأطباءِ واستغلالِ الأطباءِ للمرضى. وظهرَ الفسادُ كذلكَ في بدعةِ الملكيةِ الفكريةِ وبراءاتِ الاختراعِ، حتى غلا سعرُ الدواءِ وثمنُ الرعايةِ الصحيةِ وأضحَتِ القضيةُ هيَ تحقيقَ الربحِ على حسابِ حاجةِ المرضى للعلاجِ والرعاية. وكما في كلِّ مكانٍ دخلَتْهُ الرأسماليةُ، لا بقاءَ ولا حياةَ للضعيفِ، ولا قيمةَ إلا للمالِ.

### ايها الخوة:

لقدْ جعلَ الشرعُ الرعايةَ الصحيةَ منْ مسؤوليةِ الدولةِ والخليفةِ مباشرةً، فقالَ (صلى اللهُ عليه وآله وسلم): «الإمامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»، رواهُ البخاريّ. فالصحةُ منَ الحاجاتِ الأساسيةِ للرعيةِ، حيثُ إنَّ الرسولَ (صلى اللهُ عليه وآله وسلم) قالَ: «مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ مُعَافًى فِي جَسَدِهِ، آمِنًا فِي سِرْبِهِ، عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا»، رواهُ الترمذيّ وابنُ ماجةَ بسندٍ حسَّنَهُ الألبانيّ، وقالَ (صلى اللهُ عليه وآله وسلم): «الإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»، رواهُ البخاريّ.

3- شُمُولِيَّةُ الرِّعَايَةِ الصِّحِّيَّةِ لِكُلِّ الرَّعِيَّةِ: جاءَتِ الأدلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ التي اعْتَبَرَتِ الحِفاظَ على الصِّحَّةِ حاجةً أساسيَّةً أدلَّةً عامَّةً تَشْمَلُ كلَّ الرَّعِيَّةِ، سَواءٌ أكانُوا مُسْلِمِينَ أمْ أهْلَ ذِمَّةٍ. فالإمامُ مَسْؤُولٌ عَنْ كُلِّ رَعِيَّتِهِ، قَوِيِّهِمْ وَضَعِيفِهِمْ، غَنِيِّهِمْ وَفَقِيرِهِمْ، مُؤْمِنِهِمْ وَكَافِرِهِمْ.

والرعايةُ الصحيةُ الواجبُ على الدولةِ توفيرُها مباشرةً تشملُ كلَّ خِدْمَةٍ صِحِّيَّةٍ يُمْكِنُ أنْ يُؤَدِّي عدمُ تَوَفُّرِها إلى ضَرَرٍ، وتَسْتَثْنِي من ذلكَ الخَدَماتُ الصِّحِّيَّةُ الكماليَّةُ التي لا يُؤَدِّي فُقْدانُها إلى ضَرَرٍ، كَتَبْيِيضِ الأسْنانِ أوْ إزالَةِ النَّمَشِ وما إلى ذلكَ. على أنَّ الدَّولةَ تَسْعَى قَدْرَ المُسْتَطاعِ وَحَسَبَ تَوَفُّرِ المواردِ إلى تَمْكِينِ الرَّعِيَّةِ مِنَ الحُصُولِ على هذهِ الخدماتِ الصحيةِ الكماليةِ.

4- مَجَّانِيَّةُ الرِّعايَةِ الصِّحِّيَّةِ: تُوَفِّرُ الدولةُ الرعايةَ الصحيةَ مجانًا لأفرادِ الرعيةِ بغَضِّ النَّظرِ عنْ كَوْنِهم أغنياءَ يملكونَ نفقةَ التطبيبِ أو فقراءَ لا يملكونَها، لأنَّ الحفاظَ على الصحةِ حاجةٌ أساسيَّةٌ لِكُلِّ الناسِ، غَنِيِّهِمْ وَفَقِيرِهِمْ.

ولا يُنْظَرُ إلى عِبْءِ مثلِ هذهِ الرعايةِ الصحيةِ الشاملةِ والمجانيةِ على خزينةِ الدولةِ. فَلا يجوزُ أنْ تُقَيَّدَ الرعايةُ بقُيودٍ لمْ يَرِدْ بها الشَّرْعُ، كَتَعْطِيَةِ حَدٍّ مُعَيَّنٍ مِنَ النفقاتِ الصحيةِ يجبُ على الفردِ إكمالُ ما زادَ عنها، أو شمولِ بعضِ الأدويةِ والخدماتِ الضروريةِ في الرعايةِ الصحيةِ المجانيةِ دونَ بعضٍ. بل يُنْظَرُ إلى المشكلةِ الصحيةِ كمشكلةٍ إنسانيةٍ، لا كمشكلةٍ اقتصاديةٍ، فيكونُ الهدفُ هوَ توفيرُ الرعايةِ الصحيةِ للرعيَّةِ على أحْسَنِ وَجْهٍ وَأكْمَلِهِ، ولا يكونُ الهدفُ التوفيرَ على الدولةِ أو الاقتصادِ في الموارد.

غيرَ أنَّهُ وإنْ كانَ منَ الواجبِ على الدولةِ توفيرُ الرعايةِ الصحيةِ مجانًا للجميعِ، فإنَّهُ لا يُمْنَعُ أحدٌ أنْ يُوَفِّرَها لنفسِهِ، لما روى البخاريُّ عنْ أنسٍ (رضي اللهُ عنه) قالَ: «دَعَا النَّبِيُّ (صلى اللهعليه وآله وسلم ) غُلَامًا حَجَّامًا فَحَجَمَهُ، وَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ صَاعَيْنِ، أَوْ مُدٍّ أَوْ مُدَّيْنِ، وَكَلَّمَ فِيهِ فَخَفَّفَ مِنْ ضَرِيبَتِهِ». والحجامةُ في ذلكَ الوقتِ كانتْ منَ الأساليبِ التي يُتَطَبَّبُ بها، مما يدلُّ على جوازِ أنْ يُوَفِّرَ الفردُ لنفسِهِ الرعايةَ الصحيةَ والتطبيب.

5- التَّمَيُّزُ وَالتَّقَدُّمُ في عُلومِ الصحة: الرعايةُ الصحيةُ حاجةٌ ضروريةٌ يُعْتَبَرُ تَوْفِيرُها مَصْلَحَةً من مصالحِ الأمةِ الحيويةِ، وَيُهَدِّدُ فُقْدانُها حياةَ الأمة. ولذلكَ لا بُدَّ أن تكونَ الدولةُ الإسلاميةُ في طَلِيعَةِ الدُّوَلِ منْ حيثُ الرعايةِ الصحيةِ، ولا بُدَّ من إيجادِ حَشْدٍ من الأطباءِ والعلماءِ والمُخْتَصِينَ المُؤَهَّلِينَ عِلْمِيًّا وفِعْلِيًّا لابتكارِ الأساليبِ والوسائلِ اللازمةِ للرعايةِ الصحيةِ، ولا بُدَّ مِنْ توفيرِ أقْصَى إمكانياتِ البحثِ والابتكارِ العِلْمِيِّ لهم. والهدفُ هو أنْ تمتلكَ الدولةُ الإسلاميةُ زمامَ الأمورِ في مجالِ الرعايةِ الصحيةِ وتُحَقِّقَ الاكتفاءَ الذاتيّ، حتى لا تَقَعَ تحتَ تأثيرِ الدولِ الكافرةِ رجاءَ مصلحةٍ من المَصالحِ الصحيةِ، قالَ سبحانه وتعالى: (وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا) [النساء 141]، وهذهِ الآيةُ إخْبارٌ بمَعْنَى الطَّلَبِ، وَرَدَ فيها النَّفْيُ باستعمالِ حرفِ «لَنْ» الذي يُفيدُ التَّأبيدَ، وَهُوَ قَرِينَةٌ على أنَّ النَّهْيَ عنْ أنْ يَكونَ للكافرِ سبيلٌ على المؤمنينَ هوَ نهيٌ جازمٌ، فَهُوَ يُفيدُ التَّحْرِيمَ، وهذا النَّصُّ عامٌ لأنَّ (سَبِيلًا) جاءَتْ نَكِرَةً في سياقِ النَّفْيِ، فالنَّصُّ يَشْمَلُ بعُمومِهِ السُّلْطانَ العسكريَّ والثقافيَّ والصحيّ.

يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا»، واللفظُ هنا للبخاريّ، وعندَ مسلم أنَّهُ (صلى اللهُ عليه وآله وسلم) قالَ لهم: «إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ فَتَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا فَافْعَلُوا، فَصَحُّوا»، والجَوى هوَ داءٌ في الجوفِ، أيْ أنَّ جوَّ المدينةِ لم يُوافقهُمْ وَكَرِهُوهَا لسقمِ أصابهمْ، فاهتمَّ الرسولُ (صلى اللهُ عليه وآله وسلم) بتهيئةِ مكانٍ لهمْ يتداوونَ فيهِ، وقدْ أذنَ لهمْ رسولُ اللهِ (صلى اللهُ عليه وآله وسلم) في شُرْبِ لبنِ إبلِ الصدقةِ وهيَ منْ أموالِ بيتِ المالِ، وفي هذا دلالةٌ على أنَّ التطبيبَ منْ مصالحِ المسلمينَ التي يُنْفَقُ عليها منْ بيتِ المالِ.

### ويمكنُ تقسيمُ الرعايةِ الصحيةِ في الدولةِ الإسلاميةِ إلى قسمين

1- الرعايةُ الصحيةُ النفسيةُ: تتحققُ الصحةُ النفسيةُ بشعورِ الفردِ بالطمأنينةِ الدائمةِ، وينتجُ الشعورُ بالطمأنينةِ عنْ إشباعِ حاجاتِ الإنسانِ العضويةِ وغرائزِهِ إشباعًا صحيحًا، وَفْقَ الأحكامِ الشرعيةِ المُتَّبَعَةِ عنِ العقيدةِ الإسلاميةِ التي تُبَثُّ صِحَّتُها بشكلٍ قاطعٍ. وذلكَ لأنَّ العقيدةَ الإسلاميةَ وَحْدَها تُجيبُ عَنْ تساؤلاتِ الإنسانِ عنْ كُنْهِ الحياةِ وَمَصْدَرِها وَمَصيرِهِ بَعْدَها بجوابٍ مُقْنِعٍ للعَقْلِ وَمُوافِقٍ للفطرةِ، ولأنَّ الإسلامَ وحدَهُ يكفلُ إشباعَ جميعِ حاجاتِ الإنسانِ وغرائزِهِ إشباعًا مُنْظَمًا مُتَسَقًا يُوازي بينَ الغرائزِ بحيثُ لا يغلبُ غريزةً، ولا يَدَعُ واحدةً تَطْغَى على الأخرى، وَكُلُّ ذلكَ بنظامٍ رَبَّانِيٍّ منْ لدُنْ لطيفٍ خبيرٍ وفي هذا يقولُ اللهُ تعالى: (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) [النحل 97]، والحياةُ الطيبةُ في الآيةِ عامَّةٌ فلا تختصُّ بالآخرةِ دونَ الدُّنيا، ويقولُ تعالى أيضًا: (إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ، أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) [الأحقاف 14-13]، ويَقولُ سبحانه وتعالى: (فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى(123)وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا) [طه 124-123]

كما أنَّ الصحةَ النفسيةَ مرتبطةٌ بتوفُّرِ الحاجاتِ الأساسيةِ للأفرادِ، وهيَ المأكلُ والملبسُ والمسكنُ، فبقاءُ هذهِ الحاجاتِ دونَ إشباعٍ يُؤَدِّي إلى الهلاكِ، وإشباعُها إشباعًا جُزئيًا يؤدِّي إلى القلقِ النَّفْسِيِّ أو الاكتئابِ أحيانًا. لذلكَ كانَ تطبيقُ النظامِ الاقتصاديِّ الإسلاميِّ الذي يَضْمَنُ إشباعَ الحاجاتِ الأساسيةِ منْ مأكلٍ وملبسٍ ومسكنٍ، بلْ ويُتيحُ للفردِ إشباعَ حاجاتِهِ الكماليَّةِ على أكبرِ قدرٍ مُستطاعٍ، لازمًا للحفاظِ على الصِّحةِ النفسيةِ في المجتمع.

2- الرعايةُ الصحيةُ الجسديةُ: تتعلقُ الصحةُ الجسديةُ بسلامةِ أعضاءِ الجسمِ وانتظامِ عملِها، بحيثُ تجري أفعالُهُ معها على المجرى الطبيعيّ. والرعايةُ الصحيةُ الجسديةُ تكونُ بالوقايةِ منَ الأمراضِ قبْلَ وقوعِها أوْ تفشّيها، وعلاجِها إنْ وقعَتْ، ومتابعتِها إنْ طالتْ أوْ كانتْ مُزْمِنَةً. ولذلكَ تكونُ الرعايةُ الصحيةُ للأصحاءِ والمرضى، بحفظِ الصحةِ عندَ الأوائلِ وردِّها قدْرَ المُستطاعِ عندَ الأواخرِ.

وتُقَدِّمُ الرعايةُ الصحيةُ الجسديةُ عنْ طريقِ خدماتِ الأطباءِ والممرضينَ وباقي المهنيينَ في مجالِ الطبِّ والصحة، منْ خلالِ جهازٍ إداريٍّ يشملُ المستشفياتِ والعياداتِ والصَّيدلياتِ وباقي المُنْشَآتِ الصحية، ويَتَوَلَّى تَدْبيرَ هذا الجهازِ الإداريِّ دائرةُ الصحةِ في الدولةِ الإسلامية.

### الأهدافُ العامةُ للرعايةِ الصحيةِ في الدولةِ الإسلامية:

1- حفظُ الصحةِ النفسيةِ للرعية: إنَّ صحةَ النفسِ وصحةَ الجسدِ أمرانِ متلازمانِ، بلْ إنَّ أمراضَ النفوسِ تُضْعِفُ البَدَنَ أوْ تُهْلِكُهُ وَإنْ كانَ صحيحَ البُنْيَةِ. ومفتاحُ سلامةِ الصحةِ النفسيةِ هوَ المفاهيمُ الصحيحةُ المُتَّبَقَّةُ عنِ العقيدةِ الإسلاميةِ، قالَ تعالى: (يَاأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ) [يونس 57]، وقالَ سبحانه وتعالى: (وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا) [الإسراء 82]، وقالَ (صلى اللهُ عليه وآله وسلم): «إِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»، متفقٌ عليه. ولذلكَ كانَ حفظُ الصحةِ النفسيةِ منْ أهمِّ أهدافِ الرعايةِ الصحيةِ في الدولةِ الإسلامية.

2- حفظُ الصحةِ الجسديةِ للرعية: إنَّ صحةَ الجسدِ كما ذَكَرْنَا منْ أعْظَمِ النِّعَمِ، والحفاظُ عليها ورعايَتُها منَ الحاجاتِ الأساسيةِ التي يَجِبُ على الإمامِ توفيرُها لرَعِيَّتِهِ، كما رُوِيَ عنْ رسولِ اللهِ (صلى اللهُ عليه وآله وسلم) أنَّهُ قالَ: «مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ مُعَافًى فِي جَسَدِهِ، آمِنًا فِي سِرْبِهِ، عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا»، رواهُ الترمذيّ وابنُ ماجةَ بسندٍ حسَّنَهُ الألبانيّ، وقالَ (صلى اللهُ عليه وآله وسلم): «الإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»، رواهُ البخاريّ.

3- شُمُولِيَّةُ الرِّعَايَةِ الصِّحِّيَّةِ لِكُلِّ الرَّعِيَّةِ: جاءَتِ الأدلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ التي اعْتَبَرَتِ الحِفاظَ على الصِّحَّةِ حاجةً أساسيَّةً أدلَّةً عامَّةً تَشْمَلُ كلَّ الرَّعِيَّةِ، سَواءٌ أكانُوا مُسْلِمِينَ أمْ أهْلَ ذِمَّةٍ. فالإمامُ مَسْؤُولٌ عَنْ كُلِّ رَعِيَّتِهِ، قَوِيِّهِمْ وَضَعِيفِهِمْ، غَنِيِّهِمْ وَفَقِيرِهِمْ، مُؤْمِنِهِمْ وَكَافِرِهِمْ.

والرعايةُ الصحيةُ الواجبُ على الدولةِ توفيرُها مباشرةً تشملُ كلَّ خِدْمَةٍ صِحِّيَّةٍ يُمْكِنُ أنْ يُؤَدِّي عدمُ تَوَفُّرِها إلى ضَرَرٍ، وتَسْتَثْنِي من ذلكَ الخَدَماتُ الصِّحِّيَّةُ الكماليَّةُ التي لا يُؤَدِّي فُقْدانُها إلى ضَرَرٍ، كَتَبْيِيضِ الأسْنانِ أوْ إزالَةِ النَّمَشِ وما إلى ذلكَ. على أنَّ الدَّولةَ تَسْعَى قَدْرَ المُسْتَطاعِ وَحَسَبَ تَوَفُّرِ المواردِ إلى تَمْكِينِ الرَّعِيَّةِ مِنَ الحُصُولِ على هذهِ الخدماتِ الصحيةِ الكماليةِ.

4- مَجَّانِيَّةُ الرِّعايَةِ الصِّحِّيَّةِ: تُوَفِّرُ الدولةُ الرعايةَ الصحيةَ مجانًا لأفرادِ الرعيةِ بغَضِّ النَّظرِ عنْ كَوْنِهم أغنياءَ يملكونَ نفقةَ التطبيبِ أو فقراءَ لا يملكونَها، لأنَّ الحفاظَ على الصحةِ حاجةٌ أساسيَّةٌ لِكُلِّ الناسِ، غَنِيِّهِمْ وَفَقِيرِهِمْ.

ولا يُنْظَرُ إلى عِبْءِ مثلِ هذهِ الرعايةِ الصحيةِ الشاملةِ والمجانيةِ على خزينةِ الدولةِ. فَلا يجوزُ أنْ تُقَيَّدَ الرعايةُ بقُيودٍ لمْ يَرِدْ بها الشَّرْعُ، كَتَغْطِيَةِ حَدٍّ مُعَيَّنٍ مِنَ النفقاتِ الصحيةِ يجبُ على الفردِ إكمالُ ما زادَ عنها، أو شمولِ بعضِ الأدويةِ والخدماتِ الضروريةِ في الرعايةِ الصحيةِ المجانيةِ دونَ بعضٍ. بل يُنْظَرُ إلى المشكلةِ الصحيةِ كمشكلةٍ إنسانيةٍ، لا كمشكلةٍ اقتصاديةٍ، فيكونُ الهدفُ هوَ توفيرُ الرعايةِ الصحيةِ للرعيَّةِ على أحْسَنِ وَجْهٍ وَأكْمَلِهِ، ولا يكونُ الهدفُ التوفيرَ على الدولةِ أو الاقتصادِ في الموارد.

غيرَ أنَّهُ وإنْ كانَ منَ الواجبِ على الدولةِ توفيرُ الرعايةِ الصحيةِ مجانًا للجميعِ، فإنَّهُ لا يُمْنَعُ أحدٌ أنْ يُوَفِّرَها لنفسِهِ، لما روى البخاريُّ عنْ أنسٍ (رضي اللهُ عنه) قالَ: «دَعَا النَّبِيُّ (صلى اللهعليه وآله وسلم ) غُلَامًا حَجَّامًا فَحَجَمَهُ، وَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ صَاعَيْنِ، أَوْ مُدٍّ أَوْ مُدَّيْنِ، وَكَلَّمَ فِيهِ فَخَفَّفَ مِنْ ضَرِيبَتِهِ». والحجامةُ في ذلكَ الوقتِ كانتْ منَ الأساليبِ التي يُتَطَبَّبُ بها، مما يدلُّ على جوازِ أنْ يُوَفِّرَ الفردُ لنفسِهِ الرعايةَ الصحيةَ والتطبيب.

5- التَّمَيُّزُ وَالتَّقَدُّمُ في عُلومِ الصحة: الرعايةُ الصحيةُ حاجةٌ ضروريةٌ يُعْتَبَرُ تَوْفِيرُها مَصْلَحَةً من مصالحِ الأمةِ الحيويةِ، وَيُهَدِّدُ فُقْدانُها حياةَ الأمة. ولذلكَ لا بُدَّ أن تكونَ الدولةُ الإسلاميةُ في طَلِيعَةِ الدُّوَلِ منْ حيثُ الرعايةِ الصحيةِ، ولا بُدَّ من إيجادِ حَشْدٍ من الأطباءِ والعلماءِ والمُخْتَصِينَ المُؤَهَّلِينَ عِلْمِيًّا وفِعْلِيًّا لابتكارِ الأساليبِ والوسائلِ اللازمةِ للرعايةِ الصحيةِ، ولا بُدَّ مِنْ توفيرِ أقْصَى إمكانياتِ البحثِ والابتكارِ العِلْمِيِّ لهم. والهدفُ هو أنْ تمتلكَ الدولةُ الإسلاميةُ زمامَ الأمورِ في مجالِ الرعايةِ الصحيةِ وتُحَقِّقَ الاكتفاءَ الذاتيّ، حتى لا تَقَعَ تحتَ تأثيرِ الدولِ الكافرةِ رجاءَ مصلحةٍ من المَصالحِ الصحيةِ، قالَ سبحانه وتعالى: (وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا) [النساء 141]، وهذهِ الآيةُ إخْبارٌ بمَعْنَى الطَّلَبِ، وَرَدَ فيها النَّفْيُ باستعمالِ حرفِ «لَنْ» الذي يُفيدُ التَّأبيدَ، وَهُوَ قَرِينَةٌ على أنَّ النَّهْيَ عنْ أنْ يَكونَ للكافرِ سبيلٌ على المؤمنينَ هوَ نهيٌ جازمٌ، فَهُوَ يُفيدُ التَّحْرِيمَ، وهذا النَّصُّ عامٌ لأنَّ (سَبِيلًا) جاءَتْ نَكِرَةً في سياقِ النَّفْيِ، فالنَّصُّ يَشْمَلُ بعُمومِهِ السُّلْطانَ العسكريَّ والثقافيَّ والصحيّ.

جواد عبد المحسن

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء ـ تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info